مجلة

جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

علمية - دورية - محكمة

المجلد: الخامس والعشرون العدد: الأول

التاريخ: 1438 - 2016

مجلة علمية - دورية - محكمة

تُعنَى بنشر الأبحاث الشرعية

والدراسات الإسلامية

تصدر عن جامعة الملك خالد

أبها - المملكة العربية السعودية

المجلد (الخامس والعشرون) العدد (الأول)

١٤٣٨هـ - ٢٠١٦م

رقم إيداع ١٤٢٤/٨١٤

بتاريخ ١٤٢٤/٢/١١هـ

الرقم الدولي المعياري (ردمك)

١٦٥٨-١١٨٠

الإشـــراف والتحـــرير

المشرف العام

أ.د. فالح بن رجاء الله السلمي

مديـــر الجامعة

نائب المشرف العام

أ.د. سعد بن عبدالرحمن العمري

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئـيس التحريـر

د. خالد بن محمـد القرنـي

الهيئـة الاستشاريـة

معالي الشيخ الأستـــاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان	عضو هيئة كبار العلماء
معالي الشيخ الأستـــاذ الدكتـور سعـد الخثـــلان	عضو هيئة كبار العلماء
معـــالي الشيـــخ الدكتـــور قيـس المبـــارك	عضو هيئة كبار العلماء
فضيلة الشيخ الأستـــاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم	عضو هيئة كبار علماء الأزهر
فضيلة الشيخ الأستـــاذ الدكتور زاهـر بن عـواض الألمعي	أستاذ التفسير وعلومه
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل	أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة
فضيلة الشيخ الأستـــاذ الدكتور عيـاض بن نـامي السلمي	أستاذ أصول الفقه
فضيلة الشيخ الأستـــاذ الدكتـور عبد الرحمن الزنيـدي	أستاذ الثقافة الإسلامية

رئيس هيئة التحرير

د. خـــالـــد بن محمد القـــــرنـــي

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة المشارك بجامعة الملك خالد.

أعضاء هيئة التحرير

١. أ.د. جبريل بن محمد حسن البصيلي

عضو هيئة كبار العلماء، وأستاذ أصول الفقه بجامعة الملك خالد.

٢. أ.د. يحيى بن عبدالله البكـــــري

أستاذ السنة وعلومها بجامعة الملك خالد.

٣. أ.د. عبدالوهاب العروسي فرحـــات

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الملك خالد ، وأستاذ الدراسات الكلامية ومناهج البحث، جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية.

٤. أ.د. كمـــال مـولـــــود جحيـش

ستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الملك خالد ، وأستاذ العقيدة والفكر الإسلامي المعاصر، جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، قسطنطينة، الجزائر.

٥. أ.د. محمد بن ظـــافر الشهـــــري

أستاذ السنة وعلومها ، وعميد كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الملك خالد .

٦. د. أحمد بن محمد آل سعد الغامـــدي

أستاذ الفقه المشارك بجامعة الملك خالد.

٧. د. محمد بن عبدالله جابر القحطاني

أستاذ التفسير المساعد، بجامعة الملك خالد.

٨. د. مـــحـــمـــد بن ســـالـم الشغيبـــــي

أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد بجامعة الملك خالد.

مدير التحرير

د. نبيل بن محمـــــد مرعـــــي سعيـــــد

أستاذ التفسير المساعد، بجامعة الملك خالد.

المدقق اللغوي

د. إبراهيم أحمد خـــالد أحمد حـــــامد

أستاذ الأدب المقارن المشارك في قسم اللغة العربية، بجامعة الملك خالد.

رؤيـــة المجلـــة:

ريادة إقليمية في نشر البحث العلمي وسعي للوصول لأفضل تصنيف عالمي في مجالات نشر البحوث.

رسالـــة المجلـــة:

إثراء الحركة العلميّة بخدمة العلم الشرعي بفروعه المختلفة ، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر أبحاثهم فيها لتكون واجهة ثقافيّة مشرقةً للجامعة.

قيـــم المجلـــة:

١. الأمانـة.

٢. العـدل.

٣. الوسطية.

٤. الإتقـان.

أهـداف المجلـــة:

١. خدمة البحث العلمي الشرعي الدقيق وفق المنهج الصحيح.

٢. معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة وفق الأصول الشرعية.

٣. إثراء الحركة العلمية بالبحوث المتميزة بما يحقق رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها.

٤. إيجاد وسيلة لنشر العلوم الشرعية تمكن الباحثين من نشر بحوثهم وفق منهج البحث العلمي.

٥. التواصل العلمي والبحثي مع علماء الإسلام في كل مكان.

٦. الاهتمام بتحقيق التراث الإسلامي ونشره.

عنوان المجلة:

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

أبها ص.ب: (٩٠١٠)

وتتم المراسلات باسم رئيس هيئة تحرير المجلة:

Email: almajallah@kku.edu.sa

الموقع الإلكتروني للمجلة

(https://jisais.kku.edu.sa)

قواعـد النشـر

أولاً- شروط النشـر:

١. أن يتصف البحث بالأصالة والجدة.

٢. التقيد بقواعد البحث العلمي المتعارف عليها.

٣. ألا يكون البحث جزءًا من كتاب، أو مستلاً من رسالة نال بها كاتبها درجةً علميةً.

٤. ألا يكون قد سبق نشره، أو أرسل للنشر في مجلة علمية أو دورية.

ثانيًا- تعليمات النشر:

١. يقدم الباحث عمله عبر بريد المجلة الإلكتروني، مدونًا بنظام (word) وفق الآتي:

- نوع الخط (Traditional Arabic)
- نمط المتن: (١٦)، والهوامش والمراجع: (١٢) والعناوين (١٨).
- الحد الأقصى لعدد كلمات البحث (١٠٠٠٠) كلمة.

٢. يرفق مع البحث ما يأتي:

- ملخص باللغتين العربية والإنجليزية لا يزيد عن (٢٠٠) كلمة، على أن يكون الملخص باللغة الإنجليزية مترجماً من جهة معتمدة.
- ملخص السيرة الذاتية، يتضمن: (الاسم، الدرجة العلمية، التخصص الدقيق، العمل الحالي، أهم الإنجازات العلمية، عنوان المراسلة، والبريد الإلكتروني، رقم الهاتف).
- خطاب من الباحث موجه إلى رئيس التحرير بطلب نشر البحث في المجلة.
- إقرار من الباحث بأن بحثه لم يسبق أن نشر في أي وعاء علمي آخر.

٣. التزام التوثيق والإشارة إلى مصادر البحث وفق الطريقة الآتية:

- ذكر اسم الكتاب، ثم اسم مؤلفه، مع معلومات النشر عند أول ورود له.
- وضع هوامش كل صفحة في أسفلها.
- كتابة الآيات القرآنية وفق الرسم العثماني، معزوة في المتن.

ثالثًا- إجراءات التحكيم والنشر:

١. تخضع جميع البحوث للتحكيم العلمي، وفق اللوائح والأنظمة والضوابط العلمية المتعارف عليها.

٢. ترتيب البحوث عند نشرها يخضع لاعتبارات فنية، لا علاقة لها بالبحث أو الباحث.

٣. تحتفظ المجلة بحقها في نشر البحث في العدد المناسب، أو إعادة نشره في أي صورة كانت إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٤. تعبر المواد المنشورة عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

محتويات العدد

م	اسم الباحث	عنوان البحث	الصفحة
١	د. محمد بن عبدالله بن جابر القحطاني	المدخل النظري لتدريس مقرر التفسير في المرحلة الجامعية	٤-٥٩
٢	د.محمد بن أحمد بن عبد الله الحواش	الإيثار في القرآن الكريم وأثره في حياة الفرد والمجتمع	٦٠-١١٢
٣	د. شريفة بنت أحمد بن علي الحازمي	ما يجري من الألفاظ في حق الله عز وجل أقسامه وحالاته وضوابطه وأحكامه	١١٣-١٥٤
٤	د. سليمان بن محمد بن غانم السدلان	النبُوةُ عندَ المُورمَون	١٥٥-٢٠١
٥	د. رضا محمد عيسي	المنازعات القضائية في عقود التامين التعاوني بالمملكة العربية السعودية	٢٠٢-٢٦٠
٦	د. محمود مجيد سعود الكبيسي	التعزير بأخذ المال بسبب الجناية على النفس في الفقه الإسلامي	٢٦١-٣٠٤
٧	د. عبد الفتاح عبد الصابر حسين أحمد	حماية البيئة أثناء الحرب دراسة فقهية مقارنة	٣٠٥-٣٨٣
٨	د . محمد متعب سعيد كردم	البيان بالفعل حقيقته وأحكامه	٣٨٤-٤٢٩

كلمة رئيس التحرير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله , وعلى آله وصحبه ومن والاه .

ثم أما بعد :

أتقدم بالشكر لله أولاً ثم لمعالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور فالح بن رجاء الله السلمي على دعمه غير المحدود للارتقاء بمجلة الجامعة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية, وتوفير احتياجاتها , وتيسير متطلباتها؛ والذي كان له أكبر الأثر في تميز المجلة وتمكينها من أداء رسالتها على الوجه الذي يليق بها. والشكر موصول لسعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي أ. د. سعد بن عبد الرحمن العمري الذي ما فتئ يساند الهيئة في عملها, ويترقب مسيرة المجلة في تطورها , ويذلل ما يعترضها من عقبات؛ لتكون إحدى الواجهات المشرفة لجامعة الملك خالد على المستويين المحلي والدولي. كما أشكر هيئة التحرير السابقة برئاسة سعادة الأستاذ الدكتور علي بن محمد الشهراني على ما بذلوه في فترة تكليفهم من العمل على الرقي بالمجلة والحرص على تطويرها والارتقاء بها.

ثم الشكر الجزيل لأعضاء هيئة التحرير الحالية الذين بذلوا الكثير من الوقت والجهد ولا زالوا يبذلون بحب وشغف – ؛ كي تتبوأ هذه المجلة مكانةً مرموقةً بين المجلات العلمية المحكمة التي تعنى بالدراسات الشرعية والعلوم الإسلامية؛ من خلال الجهد المتواصل والعمل الدؤوب لتسيير العمل وفق معايير علمية ومهنية عالية؛ بدءًا بالعمل على شروط المجلة لتكون وفق المعمول به في أعرق الجامعات العالمية؛ وذلك لضمان جودة الأبحاث الشرعية المنشورة بها, ومرورًا باختيار خبرات علمية معروفة في هيئتها الاستشارية مع مراعاة التنوع الجغرافي من جهة ، والاهتمامات البحثية في مختلف التخصصات الشرعية من جهة أخرى , وانتهاءً بانتقاء الأبحاث العلمية الرصينة المؤصلة التي تضيف إلى المعرفة , وتسهم في بنائها , مع الحرص على الأبحاث التي تواكب المستجدات الحديثة ، وتوظف العلم الشرعي في معالجة قضايا العصر.

ونظرًا لما تتمتع به مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية من مكانة بين المجلات العلمية المحكمة, وهو الأمر الذي حمل الباحثين من مختلف الدول العربية على الحرص على نشر نتاجهم فيها؛ فإن العمل اليوم قائم على تتويج هذه المكانة بالتوجه نحو تصنيفها ضمن قواعد البيانات العالمية ذات المعايير العالية؛ من خلال مراعاة معايير النشر في المجلات العالمية، والحرص على المنهجية البحثية التي من شأنها المساهمة في الارتقاء بالبحث الشرعي ضمن إطار مناهج البحث العلمي.

وقد اشتمل هذا العدد على ثمانية أبحاث شرعية محكمة, تناولت العديد من القضايا الشرعية , وقد حرصت المجلة على التنوع في الأبحاث؛ لتشمل مختلف تخصصات العلوم الإسلامية لباحثين من داخل جامعة الملك خالد وخارجها.

وختامًا ...

أحمد الله عز وجل على ما منَّ به من تيسير إخراج هذا العدد للقراء , وأسأل الله تعالى أن يجعله مساهمًا في عملية التجديد المنشودة للعلوم الشرعية, وأن يجعل عملنا كله خالصًا لوجهه الكريم, وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

رئيس هيئة التحرير

د/ خالد بن محمد بن علي القرني

المدخل النظري لتدريس مقرر التفسير
في المرحلة الجامعية

إعداد

د. محمد بن عبدالله بن جابر القحطاني

الأستاذ المساعد في قسم القرآن وعلومه بجامعة الملك خالد

هذا البحث تم دعمه من قبل برنامج دعم البحوث والباحثين

جامعة الملك خالد – المملكة العربية السعودية

برقم: (KKU-LAW-11-001)

ملخص البحث

اشتمل هذا البحث على دراسة تأصيلية للمعالم الرئيسة التي لا بد من معرفتها لكل من يتولى تدريس مقرر التفسير، خاصةً في المرحلة الجامعية –البكالوريوس، وقد اشتمل على تمهيد في ذكر عقبات تدريس مقرر التفسير العلمية والمنهجية.

ثم تناول الباحث في المبحث الأول مسألتين مهمتين:

وهما: مفهوم التفسير وحدوده، وأسباب الحاجة إليه مع أن الأصل في القرآن أنه واضح ميسر للفهم.

وفي المبحث الآخر بيّن الباحث كيفية تفسير القرآن من جهتين:

إحداهما: مصادر التفسير.

والجهة الأخرى: مراتب تعلم التفسير.

وفي الخاتمة ذكر الباحث أربع نتائج جاءت على شكل قواعد كلية تضبط المعالم الرئيسة لعلم التفسير، وأربع توصيات مهمة.

❁ ❁ ❁

Abstract

This study introduces the essential dimensions of teaching Quran exegesis curriculums, especially for Bachelor students. This study starts with a preface that presents the scientific and methodological obstacles of teaching Quran exegesis curriculum. That is followed by the first chapter which comprises two important issues. The first one is about the concept and delimitations of Quran exegesis, while the second one explains its necessity, although the Holy Quran is primarily explicit and easy to understand. The second chapter demonstrates two sides of Quran exegesis. The first is about the exegesis sources, and the second is about the levels of exegesis learning. Finally, this study concludes with four results introduced as general rules, which delimitate the science of Quran exegesis dimensions, and four important recommendations.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاةُ والسلامُ على نبينا محمد الأمين، والرضوانُ والرحمةُ على صحابته أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين؛ أما بعد:

فإن خير الناس وأفضلهم في باب التعلّمِ والتعليمِ هم متعلمو القرآن الكريم ومعلموه(١)، وإن تعلّم القرآن الكريم وتعليمه يشملُ تعلّمَ ألفاظِه ومعانيه وأحكامِه وتعليمَها، بل إن تعلّم معانيه وأحكامِه وتعليمَهما أهمُّ وأولى من تعلّم ألفاظِه وتعليمِها كما قررّ بعض المحققين من أهل العلم(٢).

والعلم الذي يُعنى ببيان معاني القرآن وما اشتمل عليه من هدايات وأحكام هو علم التفسير، وهو أجلّ العلوم وأشرفها من حيث تعلقه بكلام الله ﷻ، وهو أوسع العلوم من حيث كونه بيانًا للقرآن الكريم الذي فيه تبيان لكل شيء.

وإن تعليم التفسير وتدريسه عبادة جليلة، ومهمة خطيرة؛ لما يترتب عليها من آثار، ويُبنى عليها من أحكام؛ فلا بد لمن أراد أن يتولاها أن يتهيأ لها، ويعدَّ نفسه إعدادًا علميًا ومهنيًا.

وإذا كان هذا الإعداد يتعلق بتعليم التفسير عمومًا؛ فإن تعليم التفسير وتدريسه في مقررات المرحلة الجامعية في التخصصات الشرعية من أهم ما ينبغي العناية به، لأنه مقرر إلزامي من جهة، ولأنه من جهة أخرى يعدُ تأسيسًا وبناءً وإعدادًا للطلاب في هذه المرحلة التي تمثل أهم المراحل التعليمية التي يمر بها الطالب، وبها يحصلُ على الشهادة التي تهيئه للعمل في مجالات التعليم والقضاء والدعوة والإفتاء، ومن شرط هذه المجالات أن يكون المتصدي لها مُلمًّا بالحد الأدنى من هذا العلم على الأقل.

ومن هنا جاءت فكرةُ مشروعِ بحثٍ علمي يساهم في حلّ مشكلةٍ يعاني منها القائمون على تدريس التفسير، خاصة في المرحلة الجامعية، ويسعى إلى وضع معالم تعين على إيضاح الأسس

---

(١) دل على هذا النص النبوي الصحيح الصريح، وهو ما ثبت في صحيح البخاري عن عثمان بن عفان ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "خيركم من تعلَّم القرآن وعلمه " رقم [٥٠٢٧] ص ٩٩٨ (ط : بيت الأفكار الدولية) ، وفي لفظ آخر للبخاري: "إن أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه" رقم [٥٠٢٨].

(٢) قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ كما في "مجموع الفتاوى" (٤٠٣/١٣) طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة النبوية، والإمام ابن القيم ﷺ كما في "مفتاح دار السعادة" (٢٠٢/١) طبعة دار عالم الفوائد بتحقيق عبدالرحمن بن حسن قائد.

النظرية التي لا بد أن ينطلق من خلالها كل من له عناية بتدريس مقرر التفسير في مراحله المختلفة، فتقدمت بمشروع بحث إلى عمادة البحث العلمي في جامعة الملك خالد، جعلت عنوانه ابتداءً "مناهج مقرر التفسير في الجامعات السعودية بين الواقع والمأمول"، وتمت الموافقة عليه – ولله الحمد .

وبعد أن بدأت في إعداد البحث وجمع مادته، وزيارة الأقسام العلمية في الجامعات السعودية وغيرها للاطلاع على مناهج مقرر التفسير، تبيّن لي أن فكرة المشروع واسعة، وأن دراسة المناهج تحتاج إلى فرق عملٍ من المتخصصين في التفسير وعلومه، إضافة إلى متخصصين في التربية ومناهج التدريس.

كما ظهر لي أثناء مقابلة المتخصصين في التفسير وجود إشكالات متعددة من جهة تعدد الآراء والمواقف من المناهج الحالية في الأقسام العلمية، بل إن المنتسبين إلى قسم واحد لا يكادون يتفقون على طريقة واضحة المعالم في تدريس المقرر الواحد من مقررات التفسير في المرحلة الجامعية.

وبعد نظر طويل، وتحليل عميق لما توصلت إليه من معلومات من خلال المقابلات والنقاشات وورش العمل التي شاركت فيها، إضافة إلى الخبرة الشخصية من خلال الممارسة والقراءة، خلصت بنتيجة أولية، وهي أن المرحلة الأولى من مراحل إعداد المناهج لمقرر التفسير ترتكز على وجود رؤية مشتركة لتدريس هذا المقرر، يتفق عليها المتخصصون في التفسير، وتقرها الأقسام العلمية التي تشرف على تدريس هذا المقرر؛ فرأيت أن أركز على هذه الرؤية، وجعلت عنوان البحث: "رؤية مقترحة لتدريس مقرر التفسير في المرحلة الجامعية".

وقد قسمت هذا البحث إلى قسمين:

القسم الأول: نظري، ذكرت فيه المعالم التأصيلية، والمبادئ الضرورية لعلم التفسير.

والقسم الآخر: تطبيقي منهجي، ذكرت فيه أهداف تدريس التفسير، والمعايير "الكفايات" التي لا بد من تحقيقها عند تدريس التفسير في المرحلة الجامعية، إضافة إلى منهج مقترح لتدريس هذا المقرر في هذه المرحلة.

ثم رأيت أن أخصص لكل قسم بحثًا مستقلاً ليسهل نشره في المجلات المحكمة، فجاء هذا البحث في القسم الأول، وجعلت عنوانه:

"المدخل النظري لتدريس مقرر التفسير في المرحلة الجامعية"

❖ مشكلة البحث :

تظهر مشكلة البحث في عدم وجود رؤية مشتركة واضحة المعالم لتدريس التفسير في المرحلة الجامعية، سواء في الأقسام العلمية، أو عند أعضاء هيئة التدريس الذين يتولون مهمة تدريس هذا المقرر(١).

وعدم وجود هذه الرؤية المشتركة الواضحة المعالم لا يكاد يخفى على كل من له صلة بتدريس هذا المقرر، سواء من أعضاء هيئة التدريس، أو من الطلاب، أو المهتمين بشأن التدريس وطرائقه(٢).

❖ أسئلة البحث:

يسعى هذا البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١ - ما أسباب عدم وجود رؤية مشتركة واضحة المعالم لتدريس التفسير في المرحلة الجامعية؟.

٢ - ما حدود علم التفسير؟.

٣ - على أي شيء يُعتمد في التفسير؟.

٤ - ما الطريقة المرحلية المناسبة لتدريس التفسير؟.

---

(١) ولا يعني هذا غيابَ الرؤية الواضحة عن كل متخصص، وإنما المقصود أن المتخصصين لا يتفقون على رؤية مشتركة.

(٢) تَيقّنتُ بنفسي من عدم وضوح الرؤية المشتركة الواضحة المعالم لتدريس التفسير من خلال خبرة سبعة وعشرين عامًا من تعلم التفسير وتعليمه، ومن خلال مناقشة المتخصصين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب، وزيارة الأقسام العلمية في الجامعات السعودية ، وغيرها في كل من ماليزيا والمملكة المغربية. إضافة إلى كثير من النقاشات والحوارات التي حضرتها في عدد من الندوات والمؤتمرات وورش العمل. وقد ألقيت ورقة بعنوان : منهج مقترح لتدريس التفسير في المرحلة الجامعية في جامعة القصيم بالتنسيق مع مركز الجودة تعليم القرآن في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الجامعة. وظهر لي من خلال ذلك كلّه أن هناك مشكلةً حقيقيةً لابد من البحث عن حلول مقترحة مناسبة لها. وهذا رابط لموضوع في ملتقى أهل التفسير دار فيه نقاش يتعلق بهذه المشكلة:
http://vb.tafsir.net/tafsir7547/#.V-k31yErLIU وغالب الذين شاركوا في هذا النقاش ممن لهم مكانة وحضور في مجال تدريس التفسير.

❖ أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى أربعة أمور رئيسة:

الأول: بيان حدود علم التفسير ليكون من يتولى تدريسه على بينة من حقيقة هذا العلم، وما الذي يدخل فيه ، وما الذي لا يدخل، مع تحديد القدر الضروري من هذا العلم.

الثاني: التعريف بمصدري التفسير الرئيسين: النقل والرأي، مع بيان العلاقة بينهما، وكيفية توظيفهما في التفسير بطريقة منهجية صحيحة.

الثالث: اقتراح مراحل متدرجة مناسبة لتعلّم التفسير، تعينُ الطالب والمعلّم على ضبط العملية التعليمية لهذا المقرر.

الرابع: التنبيهُ على مسائل مهمة، وقواعد كلية، وفوائد متفرقة، لا يستغني عنها كل من له عناية بعلم التفسير.

❖ منهج البحث:

اعتمدت في كتابة هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي.

❖ الدراسات السابقة:

المدخل النظري هذا ليس فيه إضافة من جهة الموضوعات، فهناك دراسات كثيرة تناولت المسائل التي تضمنها هذا القسم ، وهذه الدراسات والكتب رجعتُ إليها وأفدت منها، وهي مثبتة في مصادر البحث ومراجعه.

غير أنّ الإضافة في هذا المدخل تظهر في طريقة تناول مسائله من حيث ربطُها بالعملية التعليمية من جهة، كما تظهر في تحريرِ هذه المسائل، ومحاولةِ تصحيح بعض المفاهيم، والتنبيهِ على بعض المآخذ، وتقعيدِ بعض القواعد، وتفصيلِ القول في عدد من القضايا المهمة بطريقة لم أرها في أي من تلك الدراسات السابقة. فالإضافة في هذا المدخل إضافة نوع لا كمّ.

❖ خطة البحث:

يتكون هذا البحث مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس. وتفصيلها كما يأتي:

- **المقدمة**، وفيها: مشكلة البحث، وأسئلته، وأهدافه، ومنهج كتابته، والدراسات السابقة، وخطته.
- **التمهيد: عقبات في تدريس التفسير.**
- **المبحث الأول: التعريف بعلم التفسير ومدى الحاجة إليه.**

وفيه مطالبان:

- المطلب الأول: مفهوم التفسير.
- المطلب الآخر: القرآن بين الوضوح والخفاء.

- **المبحث الثاني: مصادر التفسير ومراتب تعلمّه.**

وفيه مطالبان:

- المطلب الأول: التفسير بين النقل والرأي.
- المطلب الآخر: مراتب تعلُّم التفسير.

- **الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.**
- **قائمة المصادر والمراجع.**

وقد كتبت هذا البحث حسب الطريقة المتبعة في كتابة البحوث العلمية، من جهة عزو الآيات، وتخريج الأحاديث، وتوثيق المنقولات.

واللهَ أسأل أن يكون هذا البحث محققاً للأهداف التي كُتب من أجل تحقيقها، وأن يجعله من العلم النافع، الذي ينفع كاتبه ومن اطلع عليه. كما أسأله ﷻ أن يرزقنا فهم كتابه، وأن يوفقنا لتدبر آياته والعمل به على الوجه الذي يرضيه عنّا.

❁ ❁ ❁

التمهيد

عقبات في تدريس مقرر التفسير

مع أن التفسير يتعلق ببيان معاني القرآن الكريم، الذي يسّره الله للذكر، وجعل آياته بينات؛ إلا أن تدريسه للطلاب لا يخلو من عقبات تواجه المعلم من جهة، والطالب من جهة أخرى.

ويمكن تقسيم هذه العقبات إلى قسمين:

القسم الأول: العقبات العلمية:

أولاً: عقبة ضعف مستوى الطلاب في اللغة العربية وعلومها.

وهذه من وجهة نظري من أقوى العقبات؛ فالتفسير يعتمد اعتمادًا كبيرًا على علوم اللغة: معاني الألفاظ، والنحو، والصرف، والاشتقاق، إضافة إلى علوم البلاغة، ومعرفة مقاصد العرب في كلامهم، وأساليبهم في التعبير عن هذه المقاصد.

ولا يقتصر الضعف على الطلاب في هذا المجال، بل إن عددًا ليس بالقليل ممن يتولون تدريس هذا المقرر يعانون من نفس المشكلة، وقلّ من يتقن علوم اللغة منهم.

وليس المقصود هنا بيان ضرورة تعلم اللغة العربية، وحاجة علم التفسير إليها؛ فإن العلماء قد فصلوا القول في ذلك بما لا يحتاج إلى مزيد[1].

وإنما المقصود التنبيه على هذه العقبة، والتذكير بأهمية البحث عن حلول عملية واقعية لها.

---

(١) من أحسن ما كُتب في ذلك في مقدمات كتب التفسير – فيما وقفت عليه – مقدمة الإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت:٤٦٨هـ) لكتابه "التفسير البسيط" (٣٩٦/١ – ٤١٦) طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – تحقيق مجموعة من الباحثين. **ومن أهم الكتب التي بينت أهمية اللغة وحاجة العلوم الشرعية إليها:** كتاب "روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام" لأبي عبدالله محمد بن علي الحميري الغرناطي – تحقيق سعيدة العلمي – من منشورات كلية الدعوة الإسلامية –طرابلس. وكتاب "حاجة العلوم الإسلامية إلى اللغة العربية – دراسة تأصيلية تطبيقية" للدكتور حسن يشو – طبعة وزارة الأقاف والشؤون الإسلامية في قطر. وقد جعل الفصل الثالث منه لبيان حاجة علوم القرآن إلى اللغة العربية، وخصص التفسير بمبحث مستقل (ص١٣١ - ١٤٥). وفي مبحث "مكانة التفسير اللغوي" من كتاب "التفسير اللغوي للقرآن الكريم" للدكتور مساعد الطيار (ص٤٠ - ٥١) نقولات مهمة في بيان أهمية اللغة العربية في فهم القرآن الكريم، وقد أحسن الدكتور مساعد بقوله (ص٤٨) تعليقًا على ما أورده من نقولات: (ومن زعمَ أنه قادرٌ على فهمِ كلامِ اللهِ من غيرِ معرفةٍ بلسانِ العرب، فقدْ قالَ مُحَالاً، وأَعْظَمَ الفِرْيَةَ).

ثانيًا: صعوبة علم التفسير؛ فهو علم عسير خطير، وذلك لأسباب، أهمها ثلاثة:

السبب الأول: أنه يتعلق ببيان معاني القرآن الكريم.

وهو (كلام متكلم لم يصل الناس إلى مراده بالسماع منه، ولا إمكان للوصول إليه، بخلاف الأمثال والأشعار ونحوها فإن الإنسان يمكن علمه منه إذا تكلم بأن يسمع منه أو ممن سمع منه. وأما القرآن فتفسيره على وجه القطع لا يعلم إلا بأن يسمع من الرسول عليه الصلاة والسلام[1]، وذلك متعذر إلا في آيات قلائل...)[2].

ولا يخفى في هذا المقام أن التفسير يهدف إلى بيان مراد الله تعالى بكلامه، وهذا المراد لا يُعرف من خلال النظرة الجزئية العجلى إلى بعض كلامه – جلّ وعلا –، ولا إلى دلالة الألفاظ من جهة اللغة فقط، وإنما يضاف إلى ذلك ويسبقه معرفةُ قصد المتكلم والغرض الذي من أجله تكلم بهذا الكلام.

فـ(دلالات الألفاظ ليست لذواتها، بل هي تابعة لقصد المتكلم وإرادته) كما قال الآمدي (ت:٦٣١هـ) في إحكامه[3]، والعبرة بمراد المتكلم لا بلفظه كما قرر ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ) في إعلامه[4]، وبيّن أن الفقه (هو فهم مراد المتكلم من كلامه، وهذا قدر زائد على مجرد فهم وَضْعِ اللفظ في اللغة)[5].

---

(١) في هذا الكلام نظر، لأن معرفة معاني الكلام على وجه القطع له طرائق أخرى. ينظر تقرير ذلك في كتاب "ضوابط القطعي من تفسير القرآن الكريم" للدكتور محمد محمد ياسين، وهي كتاب مهم في بابه، طبعته وحدة البحوث والدراسات في جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم في مجلدين.

(٢) هذا الكلام للقاضي شمس الدين الخويي (ت: ٦٣٧هـ) الزركشي في مقدمة كتابه "البرهان في علوم القرآن" (١٦/١)، وعنه السيوطي في "الإتقان في علوم القرآن" (٢٢٦٨/٦).

(٣) كتاب "الإحكام في أصول الأحكام" للآمدي (١٦/١) طبعة المكتب الإسلامي – بيروت – بتعليق الشيخ عبدالرزاق عفيفي.

(٤) ينظر كتاب "إعلام الموقعين عن رب العالمين" لابن القيم (٣٨٥/٢ – ٣٨٦) طبعة دار ابن الجوزي بتحقيق الشيخ مشهور حسن آل سلمان.

(٥) المرجع نفسه (٢٨٦/٢). وقال أيضًا في كتابه "الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة" (٢/ ٧٤٣): (فدلالة اللفظ هي العلم بقصد المتكلم به).

وعليه؛ فالامتحان العسير أمام المفسّر هو في البحث عن مقصود كلام المتكلم بالقرآن[١]، لأن ذلك يحتاج إلى علم سابق بمقاصد القرآن[٢]، إضافة إلى العلم بحدود ما أنزل الله على رسوله ﷺ معرفة دقيقة[٣]، مع التخلص من الأهواء والاعتقادات الخاطئة التي تؤثر في التعامل مع النص المراد تفسيره.

السبب الثاني: أن علم التفسير يحتاج إلى العلوم الأخرى، ولا يتقنه إلا من ضبط علومًا كثيرة؛ فهو النهاية في سلّم ترتيب العلوم.

قال الإمام القاضي البيضاوي (ت:٦٨٥هـ) في مقدمة تفسيره: (فإن أعظم العلوم مقدارا، وأرفعها شرفا ومنارا، علم التفسير الذي هو رئيس العلوم الدينية ورأسها، ومبنى قواعد الشرع وأساسها، لا يليق لتعاطيه والتصدي للتكلم فيه إلا من برع في العلوم الدينية كلها أصولها وفروعها، وفاق في الصناعات العربية والفنون الأدبية بأنواعها)[٤].

ولا يخفى أن كلام القاضي البيضاوي رحمه الله إنما هو لمن أراد تحقيق أعلى رتب التفسير، إذ هو درجات ورتب، كل مرتبة تحتاج لما يناسبها من العلوم والمبادئ التي تشترط لها[٥].

والسبب الثالث: كثرة الأقاويل الواردة في التفسير، واختلاط الغث بالسمين، والباطل بالحق، والضعيف بالصحيح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): (والموجود بأيدي الأمة من الروايات الصادقة والكاذبة، والآراء المصيبة والمخطئة لا يحصيه إلا الله، والكلام في تفسير أسماء الله وصفاته وكلامه فيه من الغث والسمين ما لا يحصيه إلا رب العالمين، وإنما الشأن في الحق والعلم والدين ....

---

(١) ينظر كتاب "العقائدية وتفسير النص القرآني" لياسر بن ماطر المطرفي (ص٧١- ٧٣) ففيه تفصيل جدير بالتأمل.

(٢) تنظر قاعدة النظر المقاصدي في كتاب "النص القرآني من تهافت القراءة إلى أفق التدبر" للدكتور قطب الريسوني (ص٤٩١ - ٥٠٨). ومقاصد القرآن هي "الغايات التي أنزل القرآن لأجلها تحقيقا لمصالح العباد"

(٣) ينظر كتاب "إعلام الموقعين عن رب العالمين" (٣٨٩/٢)، وكتاب "الرسالة التبوكية" لابن القيم (ص١١- ١٢) طبعة دار عالم الفوائد بتحقيق محمد عزير شمس.

(٤) تفسير "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" للبيضاوي (١/ ٥) طبعة دار الرشيد – دمشق – تحقيق محمد صبحي بن حسن حلاق، والدكتور محمود الأطرش.

(٥) ينظر كتاب "تفسير القرآن الحكيم" لمحمد عبده ومحمد رشيد رضا (١/ ١٩ – ٢١) طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، وكتاب "مناهل العرفان في علوم القرآن" لعبدالعظيم الزرقاني (٢/ ٥١- ٥٣) طبعة عيسى الحلبي وشركائه. وسيأتي في المطلب الثاني من المبحث الثاني – إن شاء الله – الكلام على مراتب تعلم التفسير.

وهذه الكتب التي يسميها كثير من الناس "كتب التفسير" فيها كثير من التفسير منقولات عن السلف مكذوبة عليهم وقول على الله ورسوله بالرأي المجرد... .

ومعلوم أن في "كتب التفسير" من النقل عن ابن عباس من الكذب شيئا كثيرا من رواية الكلبي عن أبي صالح وغيره؛ فلا بد من تصحيح النقل لتقوم الحجة.)[1].

ثالثًا: العقبة الثالثة من العقبات العلمية: كثرة الإغراب والتعقيد في كتب التفسير؛ فأكثرها يصعب فهمه على الأغلب من طلبة العلم، فضلاً عن عموم الناس، وصياغةُ التفسير في كثير من الكتب المصنفة فيه – خاصة التي لا تنقل أقوال السلف – لا تحقق المقصود من علم التفسير، بل لا أبالغ إذا قلت: **إن واقع التفسير في العملية التعليمية تحوّل من بيان معاني كلام الله تعالى إلى بيان معاني كلام المفسرين؛ فهو تفسير للتفاسير!.**

وقد صارت أكثر كتب التفسير بحاجة إلى تفسير غريبها، وبيان مدلولات مصطلحاتها، وفكّ رموزها، حتى أُلفت كتب في تفسير ما في كتب التفسير من مصطلحات[2].

وقد صدق الشيخ عبد الوهاب خلاف (ت:١٣٧٥هـ) في قوله: (إن التفاسير التي بين أيدينا قيمة نافعة، ولكن لا ينتفع بها إلا خاصة الخاصة، ولهذا تعذر على أكثر المتعلمين من المسلمين أن يتصلوا بمعاني القرآن الكريم، وأن يتعرفوا ما اشتمل عليه، والمقصود الأول من القرآن هداه ونوره وما جاء به)[3].

والأصل أن المفسر يختار في بيانه لمعاني القرآن من العبارات أقربها إلى فهم سامعيه، كما قرر إمام المفسرين ابن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ)[4]، ولكن الواقع في أكثرها ليس كذلك.

وإنما عدل بعض المفسرين عن هذا الأصل لـ (قصد الإغراب على الناس في وجوه التفسير والتأويل، [وادعائهم] أن عندهم منها نوادر لا توجد عند عامة الناس؛ لعلمهم أن الأمر الظاهر المعلوم يشترك الناس في معرفته فلا مـزية فيه، والشيءَ النادر المستظرف يحـل محـل الإعجـاب، وتتحرك

---

(١) كتاب "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (٦/ ٣٨٨- ٣٨٩) باختصار. طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية.

(٢) ومنها كتاب "مفاتيح التفسير" للأستاذ الدكتور أحمد سعد الخطيب – طبعته دار التدمرية في مجلدين.

(٣) من مقال بعنوان "واجبنا في خدمة القرآن" للشيخ عبد الوهاب خلاف، منشور في مجلة كنوز الفرقان؛ العددان: (الأول والثاني)- السنة: (الرابعة)، محرم وصفر ١٣٧١هـ، نقلاً عن موقع الألوكة:
http://www.alukah.net/sharia/0/51534/#ixzz4ObRGgTXm

(٤) ينظر كتاب "جامع البيان عن تأويل القرآن" للطبري (٢٤١/١٦) طبعة دار هجر – تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي. وينظر كتاب "دراسة الطبري للمعنى من خلال تفسيره" للأستاذ محمد المالكي (ص٢١٣- ٢٢٤).

الهمم لسماعه واستفادته لما جبل الناس عليه من إيثار المستظرفات والغرائب.

وهذا من أكثر أسباب الأكاذيب في المنقولات والتحريف لمعانيها ونحلتها معاني غريبة غير مألوفة؛ وإلا فلو اقتصروا على ما يعرف من الآثار وعلى ما يفهمه العامة من معانيها لسلم علم القرآن والسنة من التأويلات الباطلة والتحريفات)[1]. ويظهر أن قصد الإغراب في التفسير قديم، فقد أخرج الإمام مسلم (ت:٢٦١هـ) في مقدمة صحيحه عن سفيان بن حسين قال: سألني إياس بن معاوية، فقال: إني أراك قد كَلِفت بعلم القرآن؛ فاقرأ علي سورة وفسّر حتى أنظر فيما علمت. قال: ففعلت. فقال لي: احفظ علي ما أقول لك، إياك والشناعة[2] في الحديث؛ فإنه قلما حملها أحد إلا ذلّ في نفسه وكذب في حديثه[3].

(ولعل إياس بن معاوية أوصاه خاصة بهذه الوصية لأنه كان مولعا بتفسير القرآن العظيم، والمشتغلون بالتفسير كثيرًا ما يتساهلون في الرواية والنقل، فنبهه على التجنب من هذه البلية العظمى. وهذا من دلائل فطنة إياس المشهورة رحمه الله)[4].

القسم الثاني: العقبات المنهجية:

المقصود بالعقبات المنهجية: العقبات المتعلقة بالمنهج وطريقة التدريس.

ومن أهم العقبات المتعلقة بالمنهج في تدريس التفسير:

أولاً: أن أغلب مناهج التفسير في المقررات الدراسية الجامعية قامت على طريقة الاختيارات شبه الانتقائية للآيات التي يراد تفسيرها، ولم تُبنَ بناء تدريجيًا متكاملاً[5].

---

(١) كتاب "الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة" لابن القيم (٢/ ٦٩٣- ٦٩٤) طبعة دار العاصمة – الرياض – بتحقيق علي الدخيل الله.

(٢) قال الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم (٧٦/١) [طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت] ما مختصره: (وأما قوله: "إياك والشناعة في الحديث" فهي بفتح الشين، وهي القبح، قال أهل اللغة: الشناعة القبح، وقد شنع الشيء بضم النون أي قبح فهو أشنع وشنيع...، ومعنى كلامه: أنه حذره أن يحدث بالأحاديث المنكرة التي يشنع على صاحبها وينكر ويقبح حال صاحبها، فيكذب أو يستراب في رواياته فتسقط منزلته ويذل في نفسه، والله سبحانه وتعالى أعلم.)

(٣) صحيح مسلم – المقدمة – (ص٢٣) طبعة بيت الأفكار الدولية.

(٤) كتاب "فتح الملهم بشرح صحيح مسلم" لشبير أحمد العثماني (٣٣٩/١) طبعة دار الضياء – الكويت.

(٥) ومما يثبت الاختيارَ الانتقائي للآيات المقررة في التفسير ما جاء في كتاب "المعايير الأكاديمية لمحتوى برامج الشريعة في مؤسسات التعليم العالي" الذي أعدته الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي – وهو أعلى ما تم إعداده في البرامج الأكاديمية – (ص١٢٨ – ١٣٠)؛ فقد خُصص للتفسير فيه معيار واحد فقط تحت مجال =

والأصل أن تُحدد الكفايات "المعايير" التي لا بد أن يحققها الطالب في المرحلة الجامعية، حسب تخصصه، ثم تعدّ المناهج بناء على هذه الكفايات بدقة، وهذا ما لم أره في مناهج مقرر التفسير التي اطلعت عليها(١).

ثانيًا: الكتب المعتمدة كمراجع رئيسية لمقرر التفسير مختلفةٌ من جامعة إلى أخرى، وليس هناك معايير واضحة لاختيارها(٢).

وبعض الأقسام العلمية في بعض الجامعات لا ترى اختيار كتاب محدد كمرجع لمقرر التفسير، وإنما تحدد الآيات، ويترك اختيار المراجع للمدرسين(٣).

ثالثًا: إن طريقة تدريس التفسير ليس لها نظام واضح المعالم، وإنما يُدرِّسُ كل أستاذ بطريقته واجتهاده الشخصي، فبعضهم يملي، وآخرون يختارون طريقة القراءة من كتاب مع التعليق عليها، وبعضهم يقتصر على الحد الضروري من التفسير، وآخرون يتوسعون جدا في دراسة الآيات وذكر مسائلها.

وأقل طرائق التدريس ثمرة وفائدة وأكثرها عقمًا: التوسع في الشرح، والاستطراد من خلال تفسير الآيات إلى العلوم الأخرى حتى يستغرق الشارح في تفسير الآية وقتًا طويلاً. وهذا كثير في دروس التفسير.

وقد أحسن الشيخ محمد الخضر بن الحسين (ت:١٣٧٧هـ) في وصف هذه الطريقة بقوله رحمه الله: (وقد كنت ممن ابتلي في درسه باستجلاب المسائل المختلفة الفنون، وأتوكأ على أدنى مناسبة، حتى أفضى الأمر إلى ألا أتجاوز شطر بيت من ألفية ابن مالك مثلا، ثم أدركت أنها طريقة منحرفة

"تفسير آيات الأحكام"، وهو: دراسة ما لا يقل عن ١٥٠ آية من آيات الأحكام، دراسة تحليلية وافية، على أن يكون من ضمن هذه الآيات كذا وكذا، ثم ذكروا سبعة وعشرين مقطعًا مقترحًا، لا يظهر للناظر المتأمل فيها ضابط واضح لسبب تخصيص هذه المواضع وتقديمها على غيرها، غير تعلقها بالأحكام. حتى ترتيب المقاطع ليس حسب الموضوعات، وإنما ترتيب حسب السور، والترتيب حسب السور غير مناسب في جانب الأحكام.

(١) وهذا ما تهدف دراسة القسم المنهجي التطبيقي إلى تحقيقه.

(٢) وقد درس قسمُ القرآن وعلومه بكلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الملك خالد تغييرَ المرجع الرئيسي المعتمد في القسم، وهو "فتح القدير" للإمام الشوكاني، وكُلفت لجنة باختيار كتاب آخر، فلم يحصل اتفاق على كتاب محدد بسبب اختلاف وجهات النظر، فبقي الأمر على ما كان عليه، مع عدم قناعة كثير من أعضاء القسم بمناسبة هذا الكتاب.

(٣) وجدت هذا في جامعة ملايا بماليزيا، وهو كذلك في جامعات المغرب التي تدرس مقرر التفسير سوى جامعة القرويين وفروعها؛ فإنها تعتمد في التفسير على الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، والمحرر الوجيز لابن عطية.

المزاج، عقيمة عن الإنتاج، ونرجو أن تكون توبتنا من سلوكها توبة نصوحًا)[١].

رابعًا: أن مستويات طلاب المرحلة الواحدة متفاوتة، ويصعب التعامل معهم في التدريس بطريقة تناسبهم جميعًا. بل إنه لا يوجد عند كثير من الأساتذة معلومات كافية عن مستويات الطلاب الذين يدرسونهم.

ومعلوم أن من أولويات التدريس الفعال أن يعرف الأستاذ المستوى الذي وصل إليه الطلاب، حتى يحدد بناء عليه خطته وأهدافه في تدريسهم بوضوح[٢].

ومن الإشكالات التي لا تزال قائمة، ولم تُعط الاهتمام اللائق بها – مع أهميتها؛ أن العلوم الشرعية لم تخدم من جهة وضع معايير واضحة دقيقة يمكن من خلالها تحديد مستويات الدارسين في كل علم منها، كالحال في بعض العلوم الأخرى[٣].

ومن الإشكالات كذلك أن عددًا ليس بالقليل من أعضاء هيئة التدريس لا يوظفون طرائق القياس والتقويم في معرفة مستويات الطلاب، وأكثرهم لا يعرف إلا التقويم البعدي، مع أن هناك أنواعاً أخرى مهمة من التقويم، كالقبلي، والبنائي، والتشخيصي. فضلاً عن طرائق التقويم البديلة الحديثة[٤].

---

(١) كتاب "موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين" جمع وضبط المحامي محمد الرضا الحسيني (١١/ ٣/ ٣٨) طبعة دار النوادر – سوريا. وقد ذكر الإمام محمد الطاهر بن عاشور هذه المقولة في كتابه "أليس الصبح بقريب" ص١١، ثم ذكر أنه ابتلي هو أيضًا بسلوك هذه الطريقة، قال: (ثم لم ألبث أن أقلعت عن ذلك). وينظر في بيان سوء هذه الطريقة وبيان طرق التخلص منها كتاب "تكوين الذهنية العلمية" لمحمد بن حسين الأنصاري (ص٣١٧- ٣٢٢) طبعة دار الميمان – الرياض.

(٢) ينظر كتاب "لا تعمل أكثر من طلبتك أبدًا" تأليف روبين جاكسون – ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج، وقد اشتمل الكتاب على سبعة مبادئ للتدريس الفعال، الأول منها: "ابدأ حيث يوجد طلابك"، والثاني: "تعرف وجهة طلابك القادمة".

(٣) نسمع كلنا عن اختبارات تحديد المستوى في اللغة الإنجليزية (التوفل والآيتلس)، ويوجد كذلك اختبارات تحديد مستوى في الرياضيات وبعض العلوم الأخرى. أما العلوم الشرعية فلم تخدم في هذا المجال مع الأسف الشديد.

(٤) ومن أسباب هذه المشكلة أن التعيين في مجال التعليم الجامعي لا يشترط له الحصول على الدبلوم التربوي، ولا يُلزم المتقدم بالحصول على دورات تدريبية في مجال طرق التدريس ومهاراته. وهذا من وجهة نظري خلل كبير يحتاج لإصلاح وتصحيح. وقد أدى هذا الخلل إلى إشكالات كثيرة في العملية التعليمية في المرحلة الجامعية. وإني على يقين بأن كثيرين ممن قضوا شطرا من عمرهم في التعليم الجامعي، ثم قدر لهم أن يطلعوا على مبادئ وطرق التدريس الحديثة ويتشبعوا منها؛ فسيقولون كما قال الإمام محمد الطاهر بن عاشور: (إني =

وبعد؛ فهذه – من وجهة نظري - أهم العقبات التي تتعلق بتدريس مقرر التفسير، خاصة في المرحلة الجامعية، وقد اجتهدت في تقسيمها وتحديدها بناء على خبرة شخصية، مع قراءات متنوعة في مجال التدريس وطرقه ومهاراته.

وهناك صعوبات أخرى لا يحتملها هذا التمهيد، وبعضها سيفهمه اللبيب من خلال مباحث هذا البحث ومطالبه ومسائله وتنبيهاته، وبعضها متفرق في بعض الكتب والمصادر[1].

❁ ❁ ❁

على يقين أنني لو أتيح لي في فجر الشباب التشبّع من قواعد نظام التعليم والتوجيه لاقتصدت كثيراً من مواهبي، ولاكتسبت جمّاً من المعرفة، ولسلمتُ من التطوح في طرائق تبيّن لي بعد حين الارتدادُ عنها...ومثل هذا ينطبق على الحال في الانتصاب للتعليم؛ فقد تفضي الغفلة بالمعلم إلى الارتماء في مسالك قليلة الجدوى، توقع تلامذته في خطل أو فشل.) انتهى باختصار من كتابه "أليس الصبح بقريب" (ص١١).

(١) عقد الأستاذ الدكتور طه عابدين حمد مبحثا بعنوان "صعوبات في تعلم تفسير القرآن الكريم" (ص٦٣ – ٨٣) في كتابه "التحرير في أصول التفسير" – طبعة مكتبة المتنبي – الدمام.

المبحث الأول
التعريف بعلم التفسير وأسباب الحاجة إليه

يركز هذا المبحث على مسألتين مهمتين لا بد أن يكون القائم بتدريس التفسير على بيّنة منهما، لما لهما من أهمية كبيرة في تشكيل صورة واضحة المعالم عن علم التفسير، تفيد في الحكم على كثير من القضايا المتعلقة بتعلمه وتعليمه.

وهاتان المسألتان هما : مفهوم التفسير ، وأسباب الحاجة إليه.

وسوف يكون التركيز في الحديث عن هاتين المسألتين على الجوانب المتعلقة بتدريس هذا العلم كمقرر دراسي في المرحلة الجامعية[1].

❁ ❁ ❁

(١) ولا يعني هذا عدم مناسبة هذه المعالم التأصيلية لتدريس التفسير في المراحل الأخرى، ولا في مجالات تعليمه الأخرى، كالمساجد وغيرها. ولكن التركيز على المرحلة الجامعية ؛ لأنها مجال الدراسة في هذا البحث.

المطلب الأول: مفهوم التفسير:

لا يخفى أن تعريف مصطلح التفسير، وبيانَ المراد منه - كعلم من علوم الشريعة - هو الأساس الذي يُبنى عليه ما بعده، وهو المنطلق الذي تتضح بناءً عليه معالمُ دراسة هذا العلم وتدريسه، وتعلُّمه وتعلِيمه. ومن هنا قرر العلماء أن أول مبدأ من مبادئ العلوم[(١)] هو معرفة "الحدّ"، ويعنون بالحد: تعريف العلم اصطلاحًا لتمييزه عن غيره، وشرح ماهيته[(٢)].

وقد كثر الكلام في تعريف علم التفسير، وتكرر في أنواع من المصنفات؛ فكتبُ علوم القرآن وأصول التفسير لا يخلو أيّ منها من تعريف للتفسير، كما أن العديد من الرسائل العلمية التي لها تعلق بعلم التفسير توسعت في تعريفه، إضافة إلى بعض الكتب التي عنيت بالتفصيل في مفهومه وعلاقته بالمصطلحات المقاربة[(٣)].

والعجيب أنه مع هذه الكثرة، ومع تنوّع مجالات الكتابة في تعريف التفسير؛ لم يحصل اتفاق على تعريف من تعريفاته العديدة، ولا يزال كل باحث يستعرض ما كتبه من سبقه من التعريفات، ثم يبيّن رأيه، ويختار ما يرى أنه الأصح والأنسب.

ومما يثبت هذا: أن تعريف التفسير الذي ورد في أهم الكتب عناية به وتفصيلاً له، وهي كتب أصول التفسير؛ لم تتضح معالمه ولا حدوده ولا منطلقاته عند المؤلفين في هذا الفن[(٤)].

---

(١) اشتهر عند أهل العلم أن مبادئ العلوم عشرة، وقد اهتم المتأخرون بهذه المبادئ، ونظموا فيها أبياتًا، وصنفوا فيها مصنفات. ومن أشهر الأبيات المنظومة في بيان هذه المبادئ ما قاله الصبان:

إن مبادئ كل فنّ عشرة الحـدّ والموضـوع ثـم الثمـرة

وفضله ونسبة والواضعْ الاسم الاستمداد حكم الشارع

وللتوسع في معرفة منظومات أخرى لهذه المبادئ ينظر كتاب: "المعلمة الكبرى للعلوم شرح كتاب الأقنوم في نظم مبادئ العلوم، للعلامة عبدالرحمن بن عبدالقادر الفاسي" تأليف الدكتور عادل بن المحجوب رفوش. من منشورات مؤسسة ابن تاشفين – الرباط .

(٢) ينظر المرجع السابق ص٢٥ .

(٣) ينظر كتاب "مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر" للأستاذ الدكتور مساعد الطيار – طبعة دار ابن الجوزي.

(٤) وهذا ما توصلَتْ إليه الدراسة التي أعدتها وحدة أصول التفسير في مركز تفسير للدراسات القرآنية، بعنوان: "أصول التفسير في المؤلفات – دراسة وصفية موازنة بين المؤلفات المسماة بأصول التفسير" عند دراسة مفهوم التفسير في تلك المؤلفات من ص٥٨ إلى ص٩٦، حيث سجّل الباحثون المعدون للدراسة تعذّر الوصول إلى نتيجة في تحديد مفهوم التفسير في تلك المؤلفات، وقد ختموا دراستهم الموسعة التي جاءت في حوالي أربعين صفحة بقولهم في نهاية المطلب الخاص بهذه المسألة: (وإذا كان هدف هذا المطلب استكشاف مفهوم التفسير في المؤلفات، بغية تحديد مرادها منه، وتحرير مفهومه فيها، وضبط رؤيتها له = فإن الواقع الذي فرضته تلك المؤلفات حال =

وإذا كان الأمر كذلك؛ فإني لن أعيد هنا ما سبقني إليه غيري من الباحثين، ولن أطيل في دراسة أقوال العلماء والباحثين في تعريف التفسير، وإنما سأجتهد في الانطلاق من حيث انتهى إليه من نال فضل السبق، وفي بيانِ الموقف المناسب في التعامل مع هذا الاختلاف والتباين الذي لا مجال لرفعه ودفعه.

والذي يمكن تسجيله في هذا المطلب يتلخص في المسائل الآتية:

المسألة الأولى: الأصل أن تعريف التفسير في الاصطلاح هو تعريفه في اللغة؛ فلا فرق في الحقيقة بين التعريف اللغوي للتفسير والتعريف الاصطلاحي إلا من جهة تخصيصه بالقرآن الكريم.

وتقرير ذلك من وجوه:

الوجه الأول: التفسير في اللغة "تفعيل" من "الفسر"، ومادته "الفاء والسين والراء" وهي (كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ تَدُلُّ عَلَى بَيَانِ شَيْءٍ وَإِيضَاحِهِ) كما يقول الإمام ابن فارس[1].

وجميع معاجم اللغة التي رجعت إليها لا يخرج التفسير فيها عن معنى الإيضاح والبيان والكشف[2].

وتعاريف التفسير في الاصطلاح ترتكز على بيان القرآن وإيضاح معانيه والكشف عمّا أشكل فيه؛ فلا فرق إلا من جهة تخصيص البيان والإيضاح والكشف بالقرآن الكريم. (فالتفسير بإطلاق هو الكشف والإبانة للمستتر حسًّا أو معنى أيًّا كان المستتر، أما الاصطلاحي فهو ذلك الكشف للمستتر مقيدًا بأنه من القرآن الكريم؛ فهو أخص)[3].

دون الوصول لذلك الهدف....) إلخ كلامهم في هذا ص٩٥، ٩٦، فليُرجع إليه للتوسع ومعرفة أسباب هذه النتيجة.

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ٥٠٤).

(٢) ينظر كتاب العين للخليل (٧ / ٢٤٧)، وتهذيب اللغة للأزهري (١٢ / ٢٨٢- ٢٨٣)، ولسان العرب لابن منظور (٥٥/٥)، وغيرها من معاجم اللغة.

(٣) كتاب "التفسير والمفسرون في ثوبه الجديد" للدكتور عبدالغفور محمود مصطفى جعفر (ص١٨٨) طبعة دار السلام مصر.

الوجه الثاني: ورد لفظ "تفسير" في القرآن مرة واحدة فقط، وذلك في قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]. ولا خلاف بين أهل التفسير على أن المراد بالتفسير هنا هو نفس المعنى اللغوي الذي هو البيان والتفصيل والكشف(١).

الوجه الثالث: ما ثبت عن النبي ﷺ من أقوال في تفسير القرآن لا يخرج عن المعنى اللغوي للتفسير؛ إذ كلّه بيان وإيضاح لما أشكل على الصحابة رضي الله عنهم أو بعضهم.

الوجه الرابع: تفسير السلف للقرآن لا يكاد يخرج عن المعنى اللغوي للتفسير؛ فمن استقرأ أقوالهم في التفسير تبيّن له أنهم يقتصرون فيها على ما يحصل به البيان والإيضاح لما فسروه من ألفاظ أو آيات(٢).

وهذا الأصل نبّه عليه الدكتور مساعد الطيار بقوله: (وقد اختلفتْ عباراتُ العلماءِ في البيان عن معنى التَّفسيرِ في الاصطلاحِ، وجاءوا بعباراتٍ شَتَّى، وقد اجتهدتُ في معرفةِ الصحيحِ منها في بيانِ مصطلحِ التَّفسيرِ، ورأيتُ أنَّ المرادَ بالتَّفسيرِ بيان المعنى الَّذي أرادَه اللهُ بكلامِه، **فانطلقتُ من المعنى اللُّغويِّ للَّفظةِ، وهو البيانُ أو الكشفُ أو الشَّرحُ أو الإيضاحُ، وجعلتُه أصلاً أعتمدُه في تحديدِ المرادِ بالتَّفسيرِ**)(٣). وكذلك الدكتور أحمد قشيري سهيل؛ حيث قال بعد استعراضه لعدد من تعريفات التفسير في الاصطلاح: (ومن خلال ما سبق يتبين أن المفهوم الاصطلاحي لكلمة "التفسير" **لا يبعد بالكلمة عن مدلولها اللغوي من البيان والتوضيح والكشف**؛ فغاية المفسر لكلام الله سبحانه وتعالى أن يبين ويوضح ويستكشف مراد الله منه حسب طاقته البشرية)(٤).

ولعل هذا هو سبب عدم وجود تعريف اصطلاحي للتفسير في القرون الأربعة الأولى؛ حيث لم أجد فيما اطلعت عليه من المصادر مَن عرّف التفسير في تلك القرون بغير التعريف اللغوي الذي سبق ذكره(٥).

---

(١) ينظر جامع البيان للطبري (١٧/٤٤٧- ٤٤٨)، وتفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (٨ /٢٢٩١)، والهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (٨ / ٥٢١٧)، والوجيز للواحدي (٢/٧٧٩).

(٢) ينظر: كتاب "مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر" للأستاذ الدكتور مساعد الطيار (ص٧٣).

(٣) كتاب "مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر" (ص: ٥٤).

(٤) كتاب "المفسر شروطه، آدابه، مصادره – دراسة تأصيلية" للدكتور أحمد قشيري (ص٢٧) طبعة مكتبة الرشد.

(٥) أقدم من وجدت له تعريفًا للتفسير هو الإمام الثعلبي في كتابه "الكشف والبيان عن تفسير القرآن"، حيث عقد بابًا في آخر مقدمة تفسيره فقال: (باب في معنى التفسير والتأويل والفرق بينهما) (٢ / ٢٤٥) [طبعة دار التفسير بجدة بإشراف الدكتور صلاح باعثمان وزملائه]، ثم ذكر تحت هذا الباب المعنى اللغوي لكل من =

بل قد صرّح الإمام أبو حيان الأندلسي المتوفى في منتصف القرن الثامن الهجري (ت: ٧٤٥ هـ) في مقدمة تفسيره أنه لم يقف على تعريف للتفسير لأحد من علماء التفسير[١].

المسألة الثانية: وضعُ تعريف اصطلاحي جامع مانع للتفسير يكاد يكون متعذرًا، وذلك لتباين تعاريفه التي اشتهرت وكثُر نقلها، ولأن واقع التفسير في الكتب المصنفة فيه ليس على نظام واحد، ولا منهج مطّرد. وبيان ذلك: أن أشهر ثلاثة تعاريف للتفسير في الاصطلاح – حسب وصف قائليها – هي التعاريف الآتية[٢]:

أولها: تعريف الإمام أبي حيان الأندلسي، المفسر اللغوي الكبير (ت: ٧٤٥ هـ)، وهو ما جاء في قوله رحمه الله: (وأما الرسم في الاصطلاح، فنقول: التفسيرُ علمٌ يُبحثُ فيه عن كيفيةِ النطقِ بألفاظِ القرآنِ، ومدلولاتِها، وأحكامِها الإفراديَّةِ والتركيبيَّةِ، ومعانيها التي تُحمَلُ عليها حالَ التركيبِ، وتتماتُ ذلك)[٣]، ثم قام بشرح تعريفه هذا، وبيان محترزات كل فقرة منه.

وثانيها: تعريف الإمام بدر الدين الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، وهو ما جاء في قوله رحمه الله: (علمٌ يُعرفُ به فَهْمُ كتابِ اللهِ المنَزَّلِ على نبيه محمدٍ ﷺ، وبيانُ معانيه، واستخراجُ أحكامِه وحِكَمِهِ)[٤].

وهذا التعريف هو الأشهر عنه، غير أن التعريف الأقوى نسبة للزركشي هو ما أورده في سياق بيانه لتعريف التفسير، وهو الذي نصّ فيه على أنه تعريف في الاصطلاح، حيث قال: (وَفِي الاصْطِلاحِ: هُوَ عِلْمُ نُزُولِ الآيَةِ وَسُورَتِهَا وَأَقَاصِيصِهَا وَالإِشَارَاتِ النَّازِلَةِ فِيهَا ثُمَّ تَرْتِيبِ مَكِّيِّهَا وَمَدَنِيِّهَا وَمُحْكَمِهَا وَمُتَشَابِهِهَا وناسخها ومنسوخها وخاصها وعامّها وَمُطْلَقِهَا وَمُقَيَّدِهَا وَمُجْمَلِهَا وَمُفَسَّرِهَا)[٥].

التفسير والتأويل، ثم ختمه بقوله: (فأما الفرق بينهما؛ فقالت العلماء: التفسير علم نزول الآية وشأنها وقصتها، والأسباب التي نزلت فيها) (٢/ ٢٥٠).

(١) تنظر مقدمة تفسير "البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم" لأبي حيان الأندلسي (٥٧/١) طبعة مركز هجر للبحوث بتحقيق الدكتور عبدالله التركي. والحق أنه قد سبقه إلى تعريف التفسير طائفة من المفسرين، ولكنهم لا ينصون على "الاصطلاح" في تعاريفهم، وإنما تأتي في سياق بيان معنى التفسير والفرق بينه وبين التأويل.

(٢) هذه التعاريف الثلاثة هي أكثر التعاريف ورودًا في كتب أصول التفسير كما توصلت إلى ذلك دراسة "أصول التفسير في المؤلفات – دراسة وصفية موازنة بين المؤلفات المسماة بأصول التفسير" (ص٧١).

(٣) ينظر المرجع السابق (١ / ٥٧).

(٤) كتاب "البرهان في علوم القرآن" للزركشي (١ / ١٣) طبعة دار إحياء الكتب العربية بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

(٥) كتاب "البرهان في علوم القرآن" للزركشي (٢ / ١٤٨).

وثالثها: تعريف الأستاذ محمد عبدالعظيم الزرقاني (ت: ١٣٦٧هـ)، وهو ما ذكره بقوله رحمه الله: (والتفسير في الاصطلاح: علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية)[١].

وعند تأمل هذه التعاريف يظهر التفاوت بينها من جهة ما يدخل في حدّ علم التفسير وما يخرج عنه، مع أنّ كل واحد منهم نسب تعريفه للتفسير إلى الاصطلاح؛ ومعلوم أن الاصطلاح (عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسمٍ ما يُنقل عن موضعه الأول) كما قال الشريف الجرجاني (ت:٨١٦هـ) في تعريفاته[٢]، أو هو : (اتفاق القوم على وضع الشيء) كما قال الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ) في كلياته[٣].

وعلى هذا فنسبة هذه التعاريف إلى الاصطلاح فيها نظر، إلا أن يكون مقصودُ قائليها اصطلاحًا خاصًا؛ وهذا مشكل أيضًا؛ لعدم معرفة أهل هذا الاصطلاح الخاص[٤].

ومعلوم أن "الاصطلاح" الموضوعَ لعلمٍ ما يُعرفُ من خلال طريقين:

أحدهما: استقراء الكتب المصنفة في هذا العلم، ثم تحديد المعنى الاصطلاحي بناء على ما اتفقت عليه هذه المصنفات. وهذا غير ممكن في علم التفسير، لأن المصنفات فيه مختلفة في المضمون والطريقة.

الآخر: جمعُ التعاريف التي عُرِّف بها هذا العلم، ثم النظر فيها وتحليلها؛ فإن اتفق مضمونها تحدد المعنى الاصطلاحي لهذا العلم، وإن اختلف فلا يصح نسبة شيء منها إلى الاصطلاح دون ما سواه؛ وهذا الواقع في علم التفسير؛ فتعاريفه مختلفة المضمون كما سبق.

---

(١) كتاب "مناهل العرفان في علوم القرآن" للزرقاني (٢/ ٣) . وهذا التعريف أجود التعاريف حسب رأي الدكتور خالد السبت في كتابه "قواعد التفسير" (١/ ٢٩)، ولعله أوضحها وأخصرها وأقربها إلى بيان المراد من التفسير كما قرر الأستاذ أحمد قشيري سهيل في كتابه "المفسر شروطه، آدابه، مصادره – دراسة تأصيلية" للدكتور أحمد قشيري (ص٢٧). **وهذا التعريف في الحقيقة ليس للزرقاني**، وإنما للشيخ محمد علي سلامة (ت:١٣٦٢هـ) في كتابه "منهج الفرقان في علوم القرآن" (٢/ ٦).

(٢) كتاب "التعريفات" للشريف الجرجاني (ص٢٨) طبعة دار الكتب العلمية .

(٣) كتاب "الكليات" لأبي البقاء الكفوي (ص١٢٩) طبعة مؤسسة الرسالة.

(٤) ولعلّ هذا الاختلاف هو الذي جعل الإمام الإمام الكافيجي (ت:٨٧٩ هـ) يقول في تعريف التفسير: (وأمَّا التَّفسيرُ في العُرْفِ، فهو كشفُ معاني القرآنِ، وبيانُ المرادِ)؛ فجعل التفسير في العرف لا في الاصطلاح ؛ لأن العرف يتغير ويقبل التخصيص. كتاب " التيسير في قواعد التفسير" للكافيجي (١٢٤ - ١٢٥)، طبعة دار القلم.

المسألة الثالثة: أفضل طريقة للوصول إلى مفهومٍ واضحٍ للتفسير - مع وجود الإشكالات السابقة - هي الاعتماد على دلالة هذا اللفظ في اللغة من جهة، ثم النظر في القدر المشترك في كتب التفسير من جهة أخرى، إضافة إلى معرفة مقصود هذا العلم الأساسي.

فهذه ثلاثة أمور لا بد من مراعاتها لمعرفة مفهوم التفسير. وبيانها كالآتي:

الأمر الأول: دلالة لفظ "التفسير" في اللغة سبق بيانها، وهي تدور حو البيان والإيضاح والكشف.

الأمر الثاني: القدر المشترك في كتب التفسير - والذي لا يخلو منه كتاب صُنّف في تفسير القرآن الكريم، سواء أكان مختصرًا أم متوسطًا أم مطولاً - هو: إيضاح معاني المفردات والجمل التي يُتوقع خفاءُ معناها والمرادُ بها على من أراد فهم القرآن ومعرفة معانيه؛ فلم يختلف المفسرون في أن المراد من "تفسير القرآن" – على تعدد تعريفاتهم للتفسير اصطلاحًا – بيانُ معانيه على أي وجه من وجوه البيان[(١)].

الأمر الثالث: مقصود علم التفسير الأساسي هو بيان ما أشكل معناه، وإيضاحُ ما يتوقف عليه فهم المراد من الخطاب؛ وهذا مما لا ينبغي أن يُختلف فيه[(٢)].

قال الإمام الشاطبي (ت:٧٩٠هـ): (علم التفسير مطلوبٌ فيما يتوقف عليه فهم المراد من الخطاب، فإذا كان المراد معلومًا؛ فالزيادة على ذلك تكلف)[(٣)].

وبرهان هذا الأمر تاريخي وعقلي:

فأما التاريخي؛ فهو أن تطبيقات التفسير في عهد النبي ﷺ إنما كانت لبيان ما أشكل على الصحابة ﷺ، ولم يكن المفسر الأول ﷺ يبيّن كل ألفاظ القرآن وآياته، بل يقتصر بيانه على ما ظهر إشكاله، أو توقع خفاء معناه. ولذلك كان الثابت عنه ﷺ في التفسير قليل[(٤)].

---

(١) كتاب "علوم القرآن وإعجازه وتاريخ توثيقه" للدكتور عدنان محمد زرزور ص٣٣٠ – طبعة دار الأعلام بالأردن.

(٢) قال الدكتور عبدالقادر محمد الحسين: (إن مجال التفسير الأساسي هو مبهم الدلالة، وذلك ببذل الجهد للإيضاح معناه وبيان المراد منه.) كتاب "معايير القبول والرد لتفسير النص القرآني." (ص٧٣٦) طبعة دار الغوثاني للدراسات القرآنية.

(٣) كتاب "الموافقات" للشاطبي (٥٧/١) طبعة دار ابن عفان الأولى بتحقيق مشهور بن حسن آل سلمان.

(٤) ولا يصح القول بأن النبي ﷺ فسّر القرآن كلّه، بل ذكرُ الخلاف في هذه المسألة خطأ علمي. وتفصيل ذلك من المقدمة التأصيلية التي كتبها الدكتور خالد الباتلي لكتابه "التفسير النبوي" (١ / ٣٩ – ٥٢).

قال الإمام الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) : (الذي صح عنه من ذلك إنما هو تفسير آيات قليلة بالنسبة إلى جميع القرآن، ولا يختلف في مثل ذلك من أئمة هذا الشأن اثنان)[١].

وكذلك تفسير الصحابة ﷺ كان لما أشكل من القرآن، ولا يعرف أن أحداً منهم فسّر القرآن كاملاً، حتى كبارهم والمشهور منهم بالتفسير – كابن مسعود وابن عباس – لم ينقل عنهم تفسير لكل لفظة وآية في القرآن الكريم[٢].

ويضاف إلى ذلك أن التصنيف في بيان معاني القرآن بدأ[٣] بما يسمى "كتب المعاني" و"كتب الغريب"؛ و(كتب المعاني هي الصورة الأولى لكتب التفسير) كما قال الدكتور حسين نصار[٤]، وكتب الغريب - كما لا يخفى – تفسّر الألفاظ التي يخفى معناها على القارئ.

وأما العقلي؛ فلا يخفى أن تفسير الواضحات لا طائل من ورائه - ما لم يكن له هدف آخر غير بيان المعنى؛ فالواضح لا يوضح، والبيّن لا يفسّر[٥].

والقرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، وآياته بينات – كما سيأتي تفصيله في المطلب التالي ؛ فالأصل أن القرآن الكريم سهل الألفاظ، واضح المعاني.

ومن لطيف لفتات الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله (ت: ٣١٠هـ) ما دعا به في خطبة تفسيره بقوله: (اللهم فوفقنا لإصابة صواب القول في مُحْكَمه ومُتَشابهه، وحلاله وحرامه، وعامِّه وخاصِّه، ومجمَله ومفسَّره، وناسخه ومنسوخه، وظاهره وباطنه، وتأويل آيه وتفسير مُشْكِله)[٦].

---

(١) كتاب "فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير" للشوكاني (١/ ٧٠) طبعة دار الوفاء بتحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة.

(٢) وأما قول شيخ الإسلام ابن تيمية: (... وابنُ عباس فسّر القرآن كله، قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره أوقفه عند كل آية وأسأله عنها. وكان يقول: أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله. وأيضًا؛ فالنقول متواترة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه تكلم في جميع معاني القرآن من الأمر والخبر ، فله من الكلام في الأسماء والصفات والوعد والوعيد والقصص ، ومن الكلام في الأمر والنهي والأحكام ما يبين أنه كان يتكلم في جميع معاني القرآن.) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤٠٢) = **فإنه يحمل على معنى آخر، سيأتي تقريره في المطلب الثاني من المبحث الثاني - إن شاء الله -** .

(٣) المقصود بالبداية: الأغلب، وإلا فقد بدأت كتابة بعض كتب التفسير قبل كتب المعاني.

(٤) كتاب "المعجم العربي:نشأته وتطوره" (١ / ٤٩) طبعة مكتبة مصر .

(٥) غالب من يفسرون الواضحات المعلومة من دين الإسلام بالضرورة هم أهل الزيغ والضلال؛ فيحملونها على غير معناها المعروف. قال ابن الوزير اليماني: (وأما التفسير؛ فما كان من المعلومات بالضرورة من أركان الإسلام وأسماء الله تعالى منعنا تفسيره ؛ لأنه جلي صحيح المعنى، وإنما يفسره من يريد تحريفه كالباطنية الملاحدة.) كتاب "إيثار الحق على الخلق" لابن الوزير (ص: ١٤٥) طبعة دار الكتب العلمية – بيروت.

(٦) كتاب "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" لابن جرير الطبري (١ / ٦) بتحقيق محمود شاكر.

فقد يفهم من قوله: (وتأويل آيه وتفسير مُشْكِله) أن التأويل عام لجميع الآيات، والتفسيرَ خاصٌّ بالمشكل منها. ولهذا التفريق حظٌّ من النظر؛ لأن التفسير إنما يكون لما يحتاج لبيان وإيضاح، وهو المشكل.

ومما يؤكد هذا الفهم، أنه رحمه الله لما ذكر قول عبدالله بن عباس رضي الله عنهما المشهور: "التفسير على أربعة أوجه: وجهٌ تعرفه العربُ من كلامها، وتفسير لاَ يُعذر أحدٌ بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لاَ يعلمه إلا الله تعالى ذِكْرُه"[1]؛ قرر أن "ما لا يعذر أحد بجهالته" خارج عن حدّ الإبانة، (وإنما هو خبر عن أن من تأويله ما لا يجوز لأحد الجهل به)[2]، وهذا يعني أنه لا يدخل تحت ما يحتاج إلى بيان، لوضوحه واستغنائه عن التفسير[3].

وبناء على ما سبق؛ فإنه يمكن القول بأن التفسير في الأصل هو: **بيان ما أشكل معناه وخفي المراد به في القرآن الكريم**[4].

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره "جامع البيان"(١/ ٧٥) بتحقيق محمود شاكر. وهو أثر عزيز يحتمل التحسين والتقوية ؛ لأن في أسانيده كلامًا من جهة الانقطاع. قال الدكتور خالد الباتلي في تخريجه لهذا الأثر: (أخرجه الطبري من طريق أبي الزناد عن ابن عباس، ولم يسمع منه. ينظر: تهذيب الكمال ١٤: ٤٨٢. وأخرجه الفريابي في (القدر) رقم (٤١٤) والطبراني في (مسند الشاميين) ٢: ٣٠٢ رقم (١٣٨٥) من طريق أبي حصين عثمان بن عاصم، عن أبي صالح باذام، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، بنحوه. وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس... ولعله يتقوى بمجموع الطريقين.) انتهى باختصار من كتاب "التفسير النبوي" (١/ ٤٥). وممن قرر ثبوته الدكتور حاتم الشريف في بحث له بعنوان: "القول المحرر لترجمة أبي صالح باذام المفسر"، حيث قال في نتائج بحثه: (فهذا الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما أحد الآثار الجليلة التي حال دون الاستفادة منها والاعتداد بها سوء التصوّر الذي كان ثابتًا في أذهان عامة المتأخرين والمعاصرين عن أبي صالح وعن روايته عن ابن عباس رضي الله عنهما ؛ فها هو يظهر أنه أثرٌ ثابتٌ، نقدّمه تحفةً أثريّةً لأهل العلم وطلبته، رجاء ثوابها وأن نُذكر بدعوة صالحة من قلب صالح) والبحث موجود على هذا الرابط: http://vb.tafsir.net/tafsir6090/#.V_8YQo8rLIU

(٢) كتاب "جامع البيان" للطبري (١/ ٧٦).

(٣) ينظر كتاب "دراسة الطبري للمعنى من خلال تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن" للأستاذ محمد المالكي (ص٦٦) طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية.

(٤) **هذا التعريف مفيد جدًا من الناحية التعليمية**؛ لأن المهم الذي يتعين الحرص عليه في الدرس التفسيري هو تحديد ما أشكل معناه وخفي المراد به بدقة في كل مقطع من الآيات ابتداءً، وذلك بكتابته على شكل فقرات، أو وضع أسئلة يرتفع الإشكال ويزول الخفاء من خلال الإجابة عنها. وقد جربت هذه الطريقة في محاضرات التفسير؛ فوجدتها من أحسن الطرق إن لم تكن أحسنها، سواء بالنسبة للمدرس أم للطلاب.

ثم اتسع استعماله في تطبيقات المفسرين في مصنفاتهم، **فصار يشمل بيان معنى ما أشكل، وما لم يشكل** كما قرر الراغب الأصفهاني (ت:٥٠٢هـ) بقوله: (واعلم أن التفسير في عرف العلماء: كشف معاني القرآن، وبيانُ المراد، أعمّ من أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره...)[١].

ثم زاد اتساعه في العصر الحاضر، فصار **عَلَمًا على العِلمِ الذي تُبيّن به معاني آيات القرآن الكريم جزئيًا أو كليًا**[٢].

ويمكن تلخيص ما سبق كله، وجمع ما تفرق في مسألة "مفهوم التفسير" في قاعدة كلية من قواعد التفسير، وهي: "كل ما فيه بيان لمعاني القرآن فهو تفسير".

❁ ❁ ❁

(١) هكذا نقل قوله الزركشي في "البرهان في علوم القرآن" (١٤٩/٢)، وعنه السيوطي في "الإتقان في علوم القرآن" (٢٢٦٣/٦)، ولم أجد قوله بهذا اللفظ في مقدمته لتفسيره التي ذكر فيها كلامًا قريبًا من هذا، فلعل الزركشي نقله من موضع آخر، أو أن هناك تصرفًا وزيادةً في العبارة.

(٢) المقصود بالبيان الجزئي: التفسير التحليلي والإجمالي، وفيهما يكون نظر المفسر جزيئًا، أي يقتصر فيه على الآيات التي يفسرها في موضعها. والبيان الكلي هو التفسير الموضوعي الذي ينظر المفسر فيه إلى الآيات المتعلقة بموضوع واحد في القرآن نظرة كلية.

المطلب الثاني: أسباب الحاجة إلى التفسير

الأصل أن القرآن الكريم سهل الألفاظ، واضح المعاني، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَٰهَآ ءَايَةً فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧] أي: (سهلنا لفظه، ويسرنا معناه لمن أراده، ليتذكر الناس)[١]، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾ [البقرة: ٩٩]، وقد وصُفتْ آيات القرآن بهذا الوصف "بينات" في أكثر من عشرة مواضع.

ومن أحسن وأجمع ما قيل في معنى هذا الوصف ما قاله الإمام الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ) عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾[مريم: ٧٣]، حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (... بَيِّنَاتٍ، أَيْ مُرَتَّلاتِ الْأَلْفَاظِ، وَاضِحَاتِ الْمَعَانِي، بَيِّنَاتِ الْمَقَاصِدِ، إِمَّا مُحْكَمَاتٌ جَاءَتْ وَاضِحَةً، أَوْ مُتَشَابِهَاتٌ قَدْ تَبِعَهَا الْبَيَانُ بِالْمُحْكَمَاتِ، أَوْ تَبْيِينِ الرَّسُولِ ﷺ قَوْلاً أَوْ فِعْلاً، أَوْ ظَاهِرَاتُ الإِعْجَازِ تُحَدِّيَ بِهَا فَلَمْ يُقْدَرْ عَلَى مُعَارَضَتِهَا، أَوْ حُجَجًا وَبَرَاهِينَ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: "بَيِّنَاتٍ" حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ ؛ لأَنَّ آيَاتِ اللَّهِ لا تَكُونُ إِلا كَذَلِكَ..)[٢].

وإذا كان هذا هو الأصل في القرآن الكريم؛ فلِمَ الحاجة إلى تفسيره وبيان معانيه؟.

وكيف نجمع بين ما تقرر من وضوح معانيه وبين الواقع الذي يكثر فيه من يجهل معانيَ كثيرٍ من آياته؟

والجواب عن السؤال الثاني يمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

أولاً: كون الأصل في القرآن الوضوح لا يعني أنه لا يوجد فيه ما يخفى من المفردات والتراكيب والآيات، كما أنه يوجد في القرآن آيات متشابهات مع أن الإحكام هو الأصل.

ثانيًا: الوضوح والبيان وصف للقرآن من حيث هو، وما يطرأ من خفاء لبعض ما فيه ؛ إنما هو لقصور من جهة الناظر فيه، كالقمر ليلة البدر في غاية الوضوح، لكن لا يراه الأعمى ومن حيل بينه وبين القمر بحاجب، وكذلك الأعشى لا يراه بوضوح؛ فالخلل في هؤلاء وليس في وضوح القمر[٣].

ثالثًا: وصف آيات القرآن بالبينات لا يلزم منه أن يكون جميع الناس عالمين بها، بل يكفي أن يوجد في الناس من يتحقق معناها ويظهر له وضوحها.

---

(١) كتاب "تفسير القرآن العظيم" لابن كثير (٧/ ٤٧٨) طبعة مكتبة طيبة بتحقيق سامي سلامة.

(٢) كتاب "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن" للشنقيطي (٤/ ٤٤٤) طبعة دار عالم الفوائد.

(٣) ينظر للتوسع كتاب "موانع فهم القرآن الكريم" للدكتور جبار عبدالوهاب الدليمي –من منشورات دار الوقف السني العراق.

قال الراغب الأصفهاني (ت:٥٠٢) في مقدمة تفسيره، وهو يذكر الآفات التي تمنع المخاطَب من فهم الخطاب: ([الآفة] الثالثة: راجعة إلى المخاطب، وذلك إما لبلاده فهمه عن تصور أمثال ذلك من المخاطبة، وإما لشغل خاطره بغيره، **وذلك - وإن كان موجودًا - في بعض المخاطبين بالقرآن، فغير جائزٍ أن يشمل كافة المخاطبين، إذ من المستبعد أن يكون الناس قاطبة لا يفهمونه**)[(١)].

وقال الإمام ابن العربي المالكي (ت: ٥٤٣هـ) في المسألة الأخيرة التي أوردها في بيان ما دلت عليه آية الكلالة في آخر سورة النساء، تعليقًا على قول الله تعالى في آخرها: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ﴾ [النساء: ١٧٦]: (فإن قيل: وأي ضلال أكبر من هذا؟ ولم يعلمها عمر، ولا اتفق فيها الصحابة، وما زال الخلاف إلى اليوم الموعود! .

قلنا: ليس هذا ضلالاً، وهذا هو البيان الموعود به؛ لأن الله سبحانه لم يجعل طرق الأحكام نصًا يدركه الجفلى[(٢)]، وإنما جعله مظنونًا يختص به العلماء ليرفع الله تعالى الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات، ويتصرف المجتهدون في مسالك النظر، فيدرك بعضهم الصواب فيؤجر عشرة أجور، ويقصر آخر فيدرك أجرًا واحدًا، وتنفذ الأحكام الدنيوية على ما أراد الله سبحانه، وهذا بيّن للعلماء، والله أعلم)[(٣)]

وأما الجواب عن السؤال الأول والمهم - وهو: ما الحاجة إلى تفسير القرآن وبيان معانيه ، وهي في الأصل واضحة وبيّنة؟ - فمن وجوه:

الوجه الأول: قال الإمام الزركشي (ت: ٧٩٤هـ): (يَنْقَسِمُ الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ إِلَى: مَا هُوَ بَيِّنٌ بِنَفْسِهِ بِلَفْظٍ لا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ مِنْهُ وَلا مِنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ كَثِيرٌ.... وَإِلَى مَا لَيْسَ بِبَيِّنٍ بِنَفْسِهِ فَيَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ، وَبَيَانُهُ إِمَّا فِيهِ فِي آيَةٍ أُخْرَى، أَوْ فِي السُّنَّةِ لأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْبَيَانِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وَالثَّانِي: كَكَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِ الطَّهَارَةِ وَالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ وَالْمُعَامَلاتِ وَالْأَنْكِحَةِ وَالْجِنَايَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، كقوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾[الأنعام: ١٤١] وَلَمْ يَذْكُرْ كَيْفِيَّةَ الزَّكَاةِ وَلا نِصَابَهَا وَلا أَوْقَاتَهَا وَلا شُرُوطَهَا وَلا أَحْوَالَهَا وَلا مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ مِمَّنْ لا تَجِبُ عَلَيْهِ، وَكَذَا

---

(١) كتاب "مقدمة جامع التفاسير مع تفسير الفاتحة ومطالع البقرة" للراغب الأصفهاني (ص٣٩) – طبعة دار الدعوة بالكويت – تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات.

(٢) الجفلى أي العامة أو جميع الناس، (يقال: دَعاهُمُ الجَفَلى، أي: دعاهم بأجمَعِهم) كتاب الألفاظ لابن السكيت (ص:٢٩) طبعة مكتبة لبنان بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة.

(٣) كتاب "أحكام القرآن" لابن العربي المالكي (١ / ٦٥٤) طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – بتحقيق محمد عبدالقادر عطا.

لَمْ يُبَيِّنْ عَدَدَ الصَّلاةِ وَلا أَوْقَاتَهَا...)[1].

فالحاجة إلى التفسير في القسم الثاني راجعة إلى الجانب التطبيقي؛ فالآيات فيه واضحة من جهة المعنى اللفظي لها، لكن لا بد من مزيد بيان وإيضاح لها حتى يمكن تطبيق ما ورد فيها من أحكام. وهذا القسم هو الذي قرر الإمام ابن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ) أنه لا يوصل إلى علم تأويله إلا ببيان الرسول ﷺ[2].

الوجه الثاني: إن القرآن الكريم اشتمل على ألفاظ تحتمل أكثر من معنى[3].

وهذه المعاني المتعددة قد يصح حمل الآية عليها جميعًا، وقد لا يصح لعدم مناسبة بعضها للسياق أو لأسباب أخرى.

كما أن كثيرًا من آياته تدل على معانٍ عدة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ): (وَأَكْثَرُ آيَاتِ الْقُرْآنِ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَيَيْنِ فَصَاعِدًا)[4].

والحاجة إلى التفسير هنا ظاهرة، لأنه يبين المعنى المراد حسب السياق إذا لم يمكن حمل الآية على جميع معانيها.

الوجه الثالث: إن في القرآن ألفاظًا لها معانٍ شرعية تختلف عن معناها الذي دلت عليه اللغة.

ومن قواعد التفسير المهمة: "ليس كل ما جاز لغة صح تفسيرًا"[5]، أو "ليس كل ما ثبت في اللغة صح حمل كلام الله تعالى عليه"[6].

---

(١) كتاب "البرهان في علوم القرآن" للزركشي (٢/ ١٨٣ – ١٨٤) باختصار.

(٢) ينظر "جامع البيان" للطبري (١/ ٧٤) بتحقيق محمود شاكر.

(٣) بل إن الدكتور خالد السبت جعل من قواعد التفسير : (قاعدة: عامة ألفاظ القرآن تدل على معنيين فأكثر). كتاب "قواعد التفسير جمعًا ودراسة" للسبت (٢ / ٧٩٤) طبعة دار ابن عفان الأولى. **وفي هذا التعميم نظر كبير**، وقد قرر الإمام ابن القيم خلاف هذا فقال: (إن من تأمل عامة ألفاظ القرآن وجدها نصوصًا صريحة دالة على معناها دلالة لا تحتمل غيرها بوجه من الوجوه...) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/ ٧٤٥).

(٤) كتاب "مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية" جمع عبدالرحمن بن قاسم (١١ / ١٥) طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة النبوية. **وفي قول شيخ الإسلام هذا نظر**، مع تعدد المعاني في الآيات أوسع من تعدده في الألفاظ، لكن جعل أكثر آيات القرآن ،كذلك يحتاج إلى إعادة نظر، واستقراء دقيق. والله أعلم.

(٥) ينظر توضيح هذه القاعدة في كتاب "قواعد التفسير" للسبت (١ / ٢٦٩).

(٦) ينظر توضيح القاعدة في كتاب "قواعد الترجيح عند المفسرين" للدكتور حسين الحربي (١ / ٣٦٣) طبعة دار القاسم، وكتاب "مختصر قواعد التفسير" للحربي (ص١٤١) طبعة دار ابن الجوزي.

والحاجة إلى التفسير هنا في غاية الأهمية، لأن تفسير القرآن بمجرد ما يسوغ في اللغة من أكبر أسباب الخطأ في التفسير وفهمِ كلام الله تعالى، كما قرر شيخ الإسلام في مقدمته في أصول التفسير(١).

الوجه الرابع: إن في القرآن آيات نزلت في حوادث معينة ولأسباب متفرقة؛ فلا يمكن معرفة معاني هذه الآيات على الوجه الصحيح إلا بالعلم بالحوادث التي نزلت فيها، وبالأسباب التي نزلت لأجلها.

ومعلوم أن العلم بأسباب النزول تعين على معرفة معاني الآيات التي لها سبب، ولذا عدّ العلماء معرفتها شرطا من شروط المفسر(٢).

الوجه الخامس: بالتفسير يمكن إضافة معانٍ جديدة؛ فالقرآن الكريم كتاب مبارك، ومن بركته كثرة المعاني التي تدل عليها ألفاظه وآياته.

قال الإمام أبو حامد الغزالي (ت:٥٠٥هـ): (والأخبار والآثار تدل على أن في معاني القرآن متسعًا لأرباب الفهم)، ثم ذكر بعض الآثار التي تدل على هذا.

ثم قال: (فهذه الأمور تدل على أن في فهم معاني القرآن مجالاً رحبًا ومتسعًا بالغًا، وأن المنقول من ظاهر التفسير ليس منتهى الإدراك فيه)(٣).

وفي المقدمة التاسعة من مقدمات تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (ت:١٣٩٣هـ) تفصيل مؤصل محرر، قرر فيه أن المعاني التي تحتملها جمل القرآن تعد مرادة بها، وذكر عددًا من التطبيقات والأمثلة التي تؤكد ما أصّله.

وفي أثناء هذا التأصيل قال رحمه الله: (وإنك لتمر بالآية الواحدة فتتأملها وتتدبرها فتنهال عليك معانٍ كثيرة يسمح بها التركيب، على اختلاف الاعتبارات في أساليب الاستعمال العربي، وقد تتكاثر عليك؛ فلا تكُ من كثرتها في حصر، ولا تجعل الحمل على بعضها منافيًا للحمل على البعض الآخر إن كان التركيب سمحًا بذلك)(٤).

---

(١) ينظر كتاب "مقدمة في أصول التفسير" لابن تيمية (ص٧١) طبعة دار الرسالة بتحقيق الدكتور عدنان زرزور. وتفصيل ذلك في كتاب "أسباب الخطأ في التفسير – دراسة تأصيلية" للدكتور طاهر محمود محمد يعقوب (١/ ٢١٥ – ٢٣٣) طبعة دار ابن الجوزي.

(٢) ينظر تفصيل ذلك في كتاب "المفسر: شروطه، آدابه، مصادره" لأحمد قشيري سهيل (ص١٤٧ – ١٥١) وفيه نقول مهمة تبين أهمية معرفة أسباب النزول، ووجوب العلم بها لمن تصدى لتفسير القرآن الكريم.

(٣) كتاب "إحياء علوم الدين" للغزالي (١/ ٢٨٩ – ٢٩٠) طبعة دار المعرفة – بيروت.

(٤) كتاب "التحرير والتنوير" لابن عاشور (١ / ٩٧). والمقدمة التاسعة جاءت في ثمان صفحات (١ / ٩٣ – ١٠٠) ، وهي جديرة بالقراءة والتأمل، رحم الله كاتبها.

غير أنه ينبغي التنبّه في هذا الوجه إلى ضبط مسألة الأقوال الجديدة في التفسير بالشروط المعتبرة التي قررها العلماء لقبول هذه الأقوال، حتى لا يخرج التفسير عن مساره الصحيح، فيقع المفسر في التكلف، ويأتي بأقوال شاذة منكرة أو مبتدعة باطلة.

والقول الحادث الجديد في التفسير لا يقبل إلا بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون القول صحيحًا في نفسه.

الثاني: أن يدل عليه اللفظ من جهة اللغة.

الثالث: ألا يتعارض مع معنى الآية الذي قرره السلف واعتمدوه(١).

ويمكن ضبط حكم القول الحادث بهذه القاعدة الكلية:

"كل تفسير صحيح، دلّ عليه لفظ الآية، ولم يخالف قول السلف؛ فهو مقبول".

وخلاصة هذا المطلب التي تكمّل ما تقرر في المطلب السابق:

إن تحديد ما يخفى معناه ويحتاج إلى تفسير يحسُنُ أن ينطلق من هذه الوجوه الخمسة، فيُراعى في تحديد أوليات التفسير في العملية التعليمة ما جُعل التفسير لأجله، مع التركيز على:

أولاً: ما يترتب عليه تصحيح الاعتقادات والأعمال، وهذا أهم ركائز الدرس التفسيري.

ثانيًا: ما احتمل أكثر من معنى؛ فيحدد المعنى المراد بناء على دلالة السياق بأنواعه(٢).

مع بيان الموقف من المعاني المحتملة الأخرى(٣).

---

(١) ذكر الإمام ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ) هذه الشروط بألفاظ مقاربة في كتابه "التبيان في أيمان القرآن" (ص١٢٤) طبعة دار عالم الفوائد. وفي كتاب "مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير" للدكتور مساعد الطيار مقال بعنوان : "إحداث وجه جديد في التفسير" (٣١١/١ – ٣١٤) طبعة مركز تفسير للدراسات القرآنية، كما فصّل القول في هذه الشروط في كتابه "التفسير اللغوي للقرآن الكريم" (ص٦١٢ – ٦٣٢). وينظر لمعرفة أقوال العلماء في هذه المسألة كتاب "معايير القبول والرد لتفسير النص القرآني" للدكتور عبدالقادر محمد الحسين (ص٧٦٠ – ٧٦٣).

(٢) للسياق في القرآن أربعة أنواع: ١- سياق القرآن كله، ٢- سياق السورة، ٣- سياق النص أو المقطع أو الآيات المتحدة الموضوع، ٤- سياق الآية. وقد ذكر هذه الأنواع الأربعة الأستاذ عبدالوهاب رشيد في كتابه "دلالة السياق منهج مأمون لتفسير القرآن الكريم"، فقال ص٨٨: (السياق قد يضاف إلى مجموعة من الآيات التي تدور حول غرض أساسي واحد، كما أنه قد يقتصر على آية واحدة، ويضاف إليها، وقد يكون له امتداد في السورة كلها، بعد أن يمتد إلى ما يسبقه ويلحقه، وقد يطلق على القرآن بأجمعه،ويضاف إليه، بمعنى أن هناك: سياق آية، وسياق النص، وسياق السورة، والسياق القرآني، فهذه دوائر متداخلة متكافلة حول إيضاح المعنى). نقلا عن الدكتور محمد الربيعة من هنا: http://vb.tafsir.net/tafsir7414/#.V_3DV48rLIU

(٣) ينظر تفصيل ذلك في كتاب "قواعد التفسير – جمعا ودراسة" للدكتور خالد السبت في قسم خاص عنون له بـ"ضوابط وقواعد عند احتمال اللفظ لمعنيين فأكثر" (٢ / ٧٩٤ – ٨٣١).

ثالثًا: الألفاظ التي لها معان شرعية تختلف عن المعنى اللغوي.[1]

رابعًا: أسباب نزول القرآن التي نزلت آيات لأجلها، والحوادث التي نزلت آيات في شأنها.

ومن المهم أيضًا أن يُنبّه الطالب إلى أن الأصل في القرآن وضوح المعاني، وأن من كان عنده علم بلسان العرب ؛ فإنه يسهل عليه فهم كلام الله تعالى، الذي أنزله هدى للناس وبيانًا.

قال الإمام الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ): (... فمن حيث كان القرآن معجزًا أفحم الفصحاء، وأعجز البلغاء أن يأتوا بمثله؛ فذلك لا يخرجه عن كونه عربيًا جاريًا على أساليب كلام العرب، ميسرًا للفهم فيه عن الله ما أمر به ونهى، لكن بشرط الدربة في اللسان العربي...)[2].

والقاعدة الكلية التي يرتكز عليها هذا المطلب هي: "تفسير القرآن لا ينافي وضوحه".

❁ ❁ ❁

(١) للتوسع في هذه المسألة المهمة وللاطلاع على نقولات مفيدة فيها، ولمعرفة أمثلة عديدة لها ؛ ينظر كتاب "الحقيقة الشرعية في تفسير القرآن العظيم والسنة النبوية" للدكتور محمد بن عمر بازمول، طبعة دار الهجرة الرياض.

(٢) كتاب " الموافقات" للشاطبي (٤/ ١٤٤). وقد شدّد الإمام الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ) في كتابه "إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد" على الذين يمنعون الناس عن معرفة معاني الكتاب والسنة بحجة صعوبتهما وعدم الأهلية للاستنباط منهما، وذكر كلامًا يحسن الرجوع إليه (ص١٥٩ - ١٦٠) طبعة الدار السلفية بالكويت، بتحقيق صلاح الدين مقبول أحمد.

المبحث الثاني
مصادر التفسير ومراتب تعلمه

هذا المبحث يركز على قضيتين أساسيتين في تعليم التفسير:

إحداهما : تتعلق بالمعلومات التفسيرية التي يتكون منها تفسير القرآن الكريم؛ ما مصدرها؟ وكيف نتعامل معها؟.

والأخرى : تبين الطريقة المناسبة لتعليم التفسير، والمراحل التي ينبغي مراعاتها مع الطالب عند دراسته لهذا العلم.

وبيان هذا الإجمال في هذين المطلبين:

المطلب الأول: التفسير بين النقل والرأي.

من قواعد التفسير الكبرى: **"التفسير يكون بنقل ثابت ورأي صائب"**[1]، وكل ما يُفسر به القرآن يرجع إلى هذه القاعدة.

وهذه القاعدة المهمة مستمدةٌ من قول الله ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]؛ فقوله ﷻ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ يدل على النقل، وقوله ﷻ: ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ يدل على الرأي.

وليس المقصود بهذا المطلب التفصيل في بيان مصادر التفسير التي اشتملت عليها هذه القاعدة، وإنما بيان كيفية تفسير القرآن الكريم من خلال هذين الطريقين، ومعرفة الحالات التي لا بد فيها من الاعتماد على النقل، والحالات التي يستعمل فيها الرأي.

ويمكن تلخيص المقصود بهذا المطلب في المسائل الآتية:

---

(١) أورد الشيخ الدكتور خالد السبت هذه القاعدة في كتابه "قواعد التفسير" (١/ ١٢٣) [طبعة الكتاب الثانية] بصيغة "التفسير إما بنقل ثابت أو رأي صائب، وما سواهما فباطل".

وهذا الصيغة فيها نظر من وجهين:

الأول- إن "أو" تفيد التخيير، وتقتضي أنه يمكن لأحد الطريقين أن ينفك عن الآخر، وليس الأمر عند التطبيق كذلك، إذ النقل يحتاج للرأي، والرأي لا يصح إلى إذا اعتمد على النقل. وقد نبّه الشيخ على ذلك عند شرح القاعدة (١/١٢٤).

الآخر: أن الحكم الذي تضمنته زيادة "وما سواهما فباطل" ليس على إطلاقه؛ لأن ما خرج عن هذين الطريقين إما باطل، وإما متوقف فيه، لا يعرف صدقه من كذبه. فليس كل ما خرج عن النقل الثابت والرأي الصائب باطلاً.

المسألة الأولى: الأصل في التفسير النقل والسماع، فهو علم قائم على الروايات المنقولة عن النبي ﷺ والصحابة الكرام الذين شهدوا التنزيل ﷺ في المقام الأول، ثم على الروايات المنقولة عن التابعين وأتباعهم في المقام الثاني، ثم على أقوال أئمة اللغة الذين يحتج بأقوالهم في المقام الثالث.

وإنما جعلتُ الصحابة ﷺ مع الرسول ﷺ في المقام الأول ؛ لأن غالب أقوالهم في التفسير لها حكم الرفع[1]. وإذا كان النقل هو الأصل في التفسير؛ فإنه يعدّ معيارًا يحتكم إليه لمعرفة قيمة ما خرج عن النقل في التفسير، فما وافقه فيمكن قبوله، وما تعارض معه فلا يقبل، ومن هنا يصح القول بأن من قواعد التفسير: **"التفسير متوقف على النقل والسماع".**

وهذه القاعدة – بهذه الصياغة- أضبط مما قرره الإمام السيوطي (ت:٩١١هـ) بقوله ﷺ: (وعلم التفسير إنما هو يتلقى من الأخبار، ويسلك فيه مسالك الآثار... وانحصار التفسير في السماع كلمة إجماع، والنهي عن القول في القرآن بالرأي ملأ الأسماع.)[2].

فالتفسير لا ينحصر في السماع على التحقيق، بل يتوقف ويعتمد عليه.

والذي ينبغي أن يحمل عليه قول السيوطي هو ما لا سبيل لمعرفته إلا النقل، وهو أسباب النزول وما يشبهها من الحوادث التي لها تعلق بالنزول، إضافة إلى ما لا مجال للرأي فيه من أمور الغيب الماضي والمستقبل.

---

(١) تفصيل الكلام في حكم تفسير الصحابي معروف، ومبسوط في كتب أصول التفسير. ومن أحسن ما كتب حول تفسير الصحابة هذا المقال العلمي للشيخ عبدالعزيز الداخل:
http://afaqattaiseer.net/vb/showthread.php?t=32644#.WAHEmI8rLIU
وقد ذكر فيه مراتب حجية قول الصحابة في التفسير، وفيه ما يثبت أن غالبه مما يحتج به.

(٢) باختصار من مقدمة حاشية السيوطي على البيضاوي المسماة "نواهد الأبكار وشوارد الأفكار" (١ / ٧) طبعة جامعة أم القرى، وينظر كلامه في اقتصار التفسير على النقل في مقدمة كتابه "قطف الأزهار وكشف الأزهار" (١ / ٨٩ – ٩١) طبعة وزارة الأوقاف القطرية بتحقيق الدكتور أحمد الحمادي. **وفي نقل هذا الإجماع نظر**، إذ المسألة خلافية، فقد نقل الخلاف في توقف التفسير على النقل غير واحد قبل الإمام السيوطي، ومنهم الإمام الغزالي في إحياء علوم الدين (١ / ٢٨٩ - ٢٩٢)، والإمام الزركشي في "البرهان في علوم القرآن" (١٧١/٢)، وينظر كتاب "ترجيحات الزركشي في علوم القرآن" للشيخ غانم بن عبدالله الغانم (ص٤٨٧ - ٤٩٣) طبعة دار كنوز إشبيليا.

وهذا ما قرره الإمام الثعلبي(ت:٤٢٧هـ) في مقدمة تفسيره، حيث قال: (فأما الفرق بينهما [أي بين التفسير والتأويل]؛ فقالت العلماء: التفسير علم نزول الآية وشأنها وقصتها، والأسباب التي نزلت فيها. فهذا وأضرابه محظور على الناس، لا يصلح القول فيه إلا بالسماع والأثر)[١].

فالحق (أن علم التفسير منه ما يتوقف على النقل، كسبب النزول والنسخ وتعيين المبهم وتبيين المجمل، ومنه مالا يتوقف، ويكفي في تحصيله التفقه على الوجه المعتبر) .

كما قال الزركشي (ت:٧٩٤هـ) رحمه الله[٢].

ومما يعتمد على النقل في التفسير: المعاني اللغوية الأصلية لألفاظ القرآن الكريم؛ فالأصل أن المعاني اللغوية تعتمد على السماع، ولا مجال فيها للرأي[٣].

فتفسيرُ القرآن باللغة لا مجال فيه لحمل لفظ على معنى لا تعرفه العرب في كلامها، وإنما يكون باللغة التي تكلم بها أهل اللسان العربي، من خلال ما نقل إلينا من أشعارهم السائرة، أو من منطقهم ولغاتهم المستفيضة المعروفة، بشرط عدم مخالفة ما نقل عنهم لما ثبت من المعاني التي أفادها الشرع أو اعتمدها السلف في تفسير القرآن[٤].

والخلاصة أن النقل في التفسير قسمان:

أحدهما: المنقول عن النبي ﷺ، والصحابة رضي الله عنهم، ثم المنقول عن التابعين، سواء كان المنقول عنهم راجعًا إلى اللغة أو الشرع؛ فهؤلاء هم أهل التفسير، وعنهم أخذ من جاء بعدهم.

والآخر: المنقول عن العرب في كلامهم المعروف المستفيض، بشرط عدم مخالفته للمنقول الثابت في القسم الأول.

وعلى هذين القسمين قام التفسير، ولا يقبل من الأقوال الحادثة ما خالفهما بأي حال من الأحوال. والله أعلم.

---

(١) كتاب "الكشف والبيان عن تفسير القرآن" للثعلبي (١/ ٢٥٠). ووافقه الإمام البغوي على هذا التفريق، حيث قال في مقدمة تفسيره "معالم التنزيل" (١/ ٤٦) [طبعة دار طيبة – الرياض]: (أما التفسير: وهو الكلام في أسباب نزول الآية وشأنها وقصتها، فلا يجوز إلا بالسماع بعد ثبوته من طريق النقل.)

(٢) كتاب "البرهان في علوم القرآن" للزركشي (٢/ ١٧١).

(٣) ينظر تقرير ذلك في كتاب "معايير القبول والرد لتفسير النص القرآني" للدكتور عبد القادر الحسين (ص١٠٢- ١١٠)، وفيه تفصيل جيد يثبت أن عدم مراعاة هذه القضية البدهية أدى إلى العبث والفوضى في التعامل مع اللغة عند أصحاب الحداثة.

(٤) ينظر "جامع البيان" للطبري (١/ ٩٣) بتحقيق محمود شاكر.

المسألة الثانية: يشترط في الاعتماد على المنقول في التفسير ثبوتُه؛ فالمنقول الذي لم يثبت لا يُعتمد عليه في مقام الاحتجاج والاستدلال، وإنما غايته أن يُستأنس به في مقام عرض الأقوال وسردها إذا كان معناه صحيحًا.

وهذا معنى القيد في القاعدة السابقة: **"التفسير يكون بنقل ثابت ورأي صائب".**

وهذا مما ينبغي ألا يُختلف فيه؛ فإن تفسير القرآن الكريم وبيان معانيه أمر عظيم، وشأنه خطير، لتوقف ما بعده عليه. فتدبر الآيات، واستنباط الأحكام منها، والعمل بها؛ كل ذلك متوقف على المعنى الصحيح الذي يتوصل إليه بتفسيرها، ومعرفة تفسيرها بيقين متوقف على صحة النقل وثبوته.

قال الإمام ابن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ) في مقدمة كتابه في الجرح والتعديل: (فإن قيل كيف السبيل إلى معرفة ما ذكرت من معاني كتاب الله ﷻ ومعالم دينه؟.

قيل: بالآثار الصحيحة عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه النجباء الألباء الذين شهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل، رضي الله تعالى عنهم.

فإن قيل: فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟ قيل: بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله ﷻ بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة، في كل دهر وزمان)[١] .

إلى أن قال: (فلمّا لم نجد سبيلاً إلى معرفه شئ من معاني كتاب الله، ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية وجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة)[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): (فالمتكلم والمفسِّر والمؤرخ ونحوهم، لو ادعى أحدهم نقلاً مجردًا بلا إسناد ثابت لم يعتمد عليه)[٣].

وما أحسن قول الإمام ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ): (فالعلم النافع من هذه العلوم كلها: ضبطُ نصوص الكتاب والسنة وفهم معانيها، والتقيد في ذلك بالمأثور عن الصحابة والتابعين

---

(١) كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٢/١) طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد –الهند.

(٢) المرجع السابق (٥/١).

(٣) كتاب منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٧/ ١٤) طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بتحقيق محمد رشاد سالم. ولشيخ الإسلام أقوال أخرى يؤكد فيها على هذا المعنى.

وتابعيهم في معاني القرآن والحديث، ... **والاجتهادُ عَلَى تمييز صحيحه من سقيمه أولاً**، ثم الاجتهاد عَلَى الوقوف عَلَى معانيه وتفهمه ثانيًا، وفي ذلك كفاية لمن عقل، وشغل لمن بالعلم النافع عني واشتغل)[1].

وفي الجانب التطبيقي: ذكر الإمام ابن حجر (ت:٨٥٢هـ) في مقدمة كتابه "العجاب في بيان الأسباب" فصلاً جامعًا في بيان حال من نقل عنه التفسير من التابعين ومن بعدهم، ثم ختمه بقوله: (وإنما قدمت هذه المقدمة ليسهل الوقوف على أوصافهم لمن تصدى للتفسير، فيقبل من كان أهلًا للقبول، ويرد مَنْ عداه)[2].

ويبقى السؤال المهم هنا، وهو: ما الطريقة التي يُحكم بها على المنقولات في التفسير قوة وضعفًا، وصحة وبطلانًا؟.

هل يحكم على المنقولات في التفسير بطريقة المحدِّثين في الحكم على الأسانيد والمتون؟ أم ماذا؟.

هذه مسألة شائكة كثر الكلام فيها عند المتأخرين من الباحثين، وليس هذا مقام تفصيل القول في هذه المسألة[3]، وإنما سأقتصر على ذكر ما أراه صوابًا، والله الموفق.

الذي يظهر – والله أعلم – أن مرويات التفسير تنقسم من حيث طريقة الحكم عليها إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: المرويات التفسيرية عن النبي ﷺ؛ وهذه لا خلاف في اشتراط صحتها، وفي تطبيق طريقة المحدثين في التعامل مع أسانيدها ومتونها.

ويدخل في هذا القسم: ما له حكم الرفع من مرويات الصحابة ﷺ، كأسباب النزول الصريحة، والأقوال التي لا مجال فيها للرأي، ويُبنى عليها اعتقاد أو عمل.

القسم الثاني: المرويات المتعلقة بتفسير آيات العقائد والأحكام، والتي يتوقف اعتقاد مضمونها والعمل بها على التفسير الصحيح لها؛ فهذه أيضًا يشترط ثبوت تفسيرها وصحته على طريقة المحدثين.

---

(١) كتاب "بيان فضل علم السلف على علم الخلف" لابن رجب (ص٧٠ – ٧١) بتحقيق محمد بن ناصر العجمي.

(٢) كتاب "العجاب في بيان الأسباب" لابن حجر (١/ ٢٢١) طبعة دار ابن الجوزي – تحقيق عبدالحكيم محمد الأنيس.

(٣) ينظر للتوسع في هذه المسألة: كتاب "مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير" للدكتور مساعد الطيار (٤١٠/١– ٤٢٢)، وكتاب "اختلاف السلف في التفسير بين التنظير والتطبيق" للدكتور محمد صالح محمد سليمان (ص٢١٧ - ٢٦٣) طبعة مركز تفسير للدراسات القرآنية، وكتاب "التقرير في أسانيد التفسير" للشيخ عبدالعزيز الطريفي – طبعة مكتبة دار المنهاج – الرياض، وكتاب "أسانيد نسخ التفسير والأسانيد المتكررة في التفسير- جمعًا ودراسة" للدكتور عطية بن نوري الفقيه (ص٥٩ – ٦٢) طبعة دار كنوز إشبيليا – الرياض.

ويلحق بهذا القسم المرويات التي تتضمن إثبات معنى شرعي للفظٍ من ألفاظ القرآن الكريم.

القسم الثالث: المرويات المتعلقة بالتفسير اللغوي لآيات القرآن؛ وهذه يعتمد في ثبوتها على طريقة أهل اللغة في القبول والرد، وهي مبنية على الاستفاضة والشهرة. ومعلوم أن ألفاظ القرآن الكريم إنما تحمل على المستفيض المشهور المعروف في الاستعمال من كلام العرب، دون الشاذ أو القليل[١].

فإذا كان المعنى المذكور في الرواية التفسيرية موافقاً للمعروف المستفيض من معاني اللفظ المفسَّر عند أهل اللغة، فيقبل، ولا ضرورة للنظر في ثبوته من جهة الإسناد[٢].

وإن لم يكن كذلك، وفُسّر اللفظ بمعنى غير معروف أو شاذ، فلا بد من النظر في ثبوته من جهة الإسناد قبل التعامل معه من جهة التفسير.

وعلى هذا القسم يحمل كلام الإمام البيهقي (ت:٤٥٨هـ) في تعليقه على تساهل المحدثين في نقل التفسير عن بعض المتهمين بالكذب، حيث قال رحمه الله: (وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم، لأن ما فسروا به ألفاظه تشهد لهم به لغات العرب، وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب فقط)[٣].

القسم الرابع: المرويات المتعلقة بالأخبار والقصص عن الأمم السابقة؛ فهذه يُعتمد في ثبوتها على طريقة المؤرخين، وهي النظر إلى الحادثة وإمكانية ثبوتها دون التشدد في الطرق التي نقلت بها؛ فيقبلون المراسيل والأخبار المنقطعة الإسناد إذا قامت قرائن القبول على الحادثة المروية، ولم تشتمل على ما تحيله العقول أو ما يُستبعدُ وقوعه[٤].

---

(١) ينظر كتاب "قواعد التفسير جمعا ودراسة" للسبت (١/ ٢٤٠) طبعة دار ابن عفان الجديدة، وكتاب "قواعد الترجيح عند المفسرين" للحربي (٣٦٩/٢ - ٣٨٦).

(٢) وقد نُقلت في كتب التفسير أقوال في التفسير اللغوي وفي أسانيدها من لا يحتج به عند أهل الحديث، (وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم، لأن ما فسروا به ألفاظه تشهد لهم به لغات العرب، وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب فقط) كما قال الإمام البيهقي في كتابه "دلائل النبوة" (١/ ٣٧) طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عبد المعطي قلعجي.

(٣) كتاب "دلائل النبوة" للبيهقي (٣٧/١) طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – بتحقيق الدكتور عبدالمعطي قلعجي.

(٤) ينظر كتاب "دراسات تاريخية مع تعليقة في منهج البحث وتحقيق المخطوطات" للدكتور أكرم ضياء العمري (ص٢٧ - ٢٨) طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

ولعل تقريرَ هذا هو سببُ استطراد شيخ الإسلام ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) في مقدمته في التفسير إلى ذكر المراسيل، وبيان كيفية التعامل معها، حيث قرر رحمه الله أن المراسيل إذا تعددت طرقها، وخلت من المواطأة؛ كانت صحيحة قطعًا، قال: (وهذا الأصل ينبغي أن يعرف؛ فإنه أصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث والتفسير والمغازي، وما يُنقل من أقوال الناس وأفعالهم، وغير ذلك)[١].

المسألة الثالثة: الحرص على معرفة الثابت من المنقولات في التفسير لا يعني إهمالَ ما لم يثبت، واطّراحه؛ فهذا ليس من منهج أهل العلم، ولا جرت به عادتهم. إلا عندما يصل ما لم يثبت إلى درجة البطلان الواضحة، ويشتملُ على ما لا يجوز نقله وحكايته من المنكرات والأكاذيب.

فمعرفة درجةِ المرويات مسألةٌ علمية يترتب عليها نتائج مهمة في تعلّم التفسير وتعليمه، والتعاملِ مع المرويات المنقولة فيه، ولا يخفى على المشتغلين بعلم التفسير أهميتها، ولا ينازع في ذلك من له دراية بما تضمنته كتب التفسير من الغث والسمين.

وهذه المعرفة من أهم مقومات المتخصص المتمكن الذي وصل إلى الدرجة العليا في درجات علم التفسير، التي ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) بقوله: (فقد سألني بعض الإخوان أن أكتب له مقدمة تتضمن قواعد كلية، تعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه، **والتمييز في منقول ذلك ومعقوله بين الحق وأنواع الأباطيل والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل**؛ فإن الكتب المصنفة في التفسير مشحونة بالغث والسمين والباطل الواضح والحق المبين)[٢].

فالتمييز في المنقولات بين الحق والباطل، والصحيح والضعيف، والمقبول والمردود لا يمكن أن يتحقق بدون النظر في مدى ثبوت تلك المرويات من عدمه.

كما أن معرفة ما لم يثبت مفيد أيضًا للمتعلم، ولا يخلو من دلالات لها أثر في معرفة معاني كلام الله تعالى.

ومن الأقوال المفيدة في هذه المسألة: ما ذكره الدكتور محمد حسين الذهبي (ت:١٣٩٧هـ) بقوله – مبيّنًا أن التفسير الموضوعَ له فائدة وقيمة تفسيرية –: (ثم إن التفسير الموضوع، لو نظرنا إليه من ناحيته الذاتية بصرف النظر عن ناحيته الإسنادية، لوجدنا أنه لا يخلو من قيمته العلمية، لأنه مهما كثر الوضع فى التفسير ؛ فإن الوضع ينصب على الرواية نفسها، أما التفسير فى حد ذاته فليس دائمًا أمرًا خياليًا بعيداً عن الآية، وإنما هو - فى كثير من الأحيان - نتيجة اجتهاد علمى له قيمته. فمثلاً مَنْ يضع فى التفسير شيئًا ، وينسبه إلى عليّ أو إلى ابن عباس، لا يضعه على أنه مجرد قول يلقيه على عواهنه، وإنما هو رأى له، واجتهاد منه فى تفسير الآية، بناه على تفكيره الشخصى،

---

(١) "مقدمة في أصول التفسير" لابن تيمية (ص٥٢ - ٥٣) .

(٢) المرجع السابق (ص٢٥).

وكثيرًا ما يكون صحيحًا، غاية الأمر أنه أراد لرأيه رواجًا وقبولاً، فنسبه إلى مَنْ نُسِب إليه من الصحابة.

ثم إن هذا التفسير المنسوب إلى عليّ أو ابن عباس لم يفقد شيئًا من قيمته العلمية غالبًا، وإنما الشيء الذى لا قيمة له فيه هو نسبته إلى عليّ أو ابن عباس.

فالموضوع من التفسير - والحق يقال - لم يكن مجرد خيال أو وهم خُلِق خلقًا، بل له أساس ما، يهمُّ الناظر فى التفسير درسه وبحثه، وله قيمته الذاتية وإن لم يكن له قيمته الإسنادية)[1].

ومن أهم ما ينبغي مراعاته في العملية التفسيرية فيما يتعلق بالتعامل مع الروايات: أن تُقدمَ الروايات التي تكون إفادتها في التفسير وبيان المعنى أكثر من غيرها، ولو كان غيرُها أعلى مرتبة منها من جهة الثبوت، وذلك عندما لا يكون بين النوعين من الروايات اختلاف وتضاد.

وهذه مسألة مهمة، حصل بسبب عدم مراعاتها خلل كبير، خاصة عند الذين ابتلوا بالاشتغال باختصار كتب التفسير الغنية بالمرويات المنقولة عن السلف وأهل التفسير[2].

المسألة الرابعة: إذا كان التفسير يتوقف على النقل، فإن تفسير القرآن بالرأي فقط لا يجوز ولا يقبل؛ وعليه فإن من قواعد التفسير المهمة: **"تفسير القرآن بمجرد الرأي حرام"**[3].

ولا يقبل تفسير القرآن بالرأي إلا مقترنًا بالنقل، ويتضح ذلك من خلال الوجوه الآتية:

الوجه الأول: العلوم والمعارف التي يحتاجها المفسر للقرآن برأيه يعتمد أكثرها – إن لم تكن كلها - على النقل، وبيان ذلك أن أهم ما يحتاج إليه المفسر بالرأي هو[4]:

١ - معرفة التفسير النبوي، مع دراية جيدة بالسنة.

٢ - أسباب النزول وقصص الآي التي يؤثر في التفسير.

٣ - معرفة تفسير السلف.

٤ - معرفة معاني ألفاظ القرآن الكريم.

٥ - الناسخ والمنسوخ

---

(١) كتاب "التفسير والمفسرون" لمحمد حسين الذهبي (١١٩/١- ١٢٠) طبعة مكتبة وهبة – القاهرة.

(٢) ومن أمثلة ذلك عدد من مختصرات تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير، حيث يظهر للناظر فيها مدى النقص الكبير في تفسير الآيات بسبب حذف الروايات التي يرى المختصر بأنها ضعيفة وغير ثابتة. ويلحق بهؤلاء بعض المعاصرين الذين ألفوا كتبًا في التفسير اقتصروا فيها على الصحيح من مرويات التفسير.

(٣) وهذا ما نص عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في مقدمته في أصول التفسير (ص٩٢)، وتوسع في بيان الأدلة على ذلك، ونقل أقوال السلف في التحذير من القول في القرآن بالرأي.

(٤) ينظر لمعرفتها بالتفصيل كتاب "التحرير في أصول التفسير" للطيار (ص٢٠٧ - ٢١٧) تحت مبحث: العلوم التي يحتاج إليها المفسر بالرأي.

الوجه الثاني: مجالات تفسير القرآن بالرأي لا تنفك عن النقل، لأنها لا تخرج عن المجالات الآتية:

المجال الأول: الموازنة بين الروايات المنقولة، والحكم عليها، والترجيح بينها، والاختيار منها. وارتباط هذا المجال بالنقل واضح، لأنه لم يخرج عنه.

المجال الثاني: الإتيان بقول جديد في التفسير، وهذا لا يصح إلا إذا كان مستندًا على اللغة من جهة، وغير مخالف لأقوال السلف من جهة أخرى. وكلا الشرطين مرتبط بالنقل(١).

المجال الثالث: صياغة تفسير الآيات بأسلوب مناسب، دون التقيد بالعبارات الواردة في الروايات المنقولة. وهذه الصياغة لا تُخرج التفسيرَ عن كونه تفسيرًا بالنقل على الراجح إذا كانت الصياغة لم تخرج بالتفسير عن المعنى الوارد في الروايات المنقولة(٢).

المجال الرابع: زيادة أشياء ليست واردة في المنقول عن السلف، كإعراب الآيات، وذكر المناسبات، ومسائل البلاغة والاشتقاق والصرف، وأحكام الآية، ونحو ذلك. وهذه الزيادات لا تخلو من حالتين:

إحداهما: أن يكون لها أثر في تفسير الآية وبيان معناها؛ فهذه قبولها متوقف على موافقتها للتفسير المنقول، لأن الكلام في الإعراب ونحوه من مسائل اللغة فرع عن المعنى، كما هو مقرر في ضوابط إعراب القرآن والكلام فيه من جهة علوم اللغة(٣).

الأخرى: أن تكون خارجة عن حدّ التفسير؛ فهذه لا تعلق لها بما نحن فيه.

وخاتمة هذا المطلب يمكن تلخيصها في أمرين اثنين، يعقبهما ثلاثة تنبيهات:

أما الأمران؛ فأحدهما: إن الطريقة الصحيحة في التفسير تعتمد على النقل اعتمادًا أساسيًا، وهي طريقة الصحابة ﷺ وأتباعهم بإحسان، وقد لخّص الشيخ عبدالله الجديع هذه الطريقة بقوله: (ولو تأمّلت منهج الصّحابة في التّفسير، ثمّ من تبعهم من تلامذتهم، وجدتهم يستندون إلى السّمع وينتهون إليه، لا يجاوزونه إلى اللّغة إلا عند فقد بيان الله ورسوله ﷺ، مع أنّهم أنفسهم كانوا

---

(١) ذكر الدكتور مساعد الطيار هذين المجالين في كتابه "التحرير في أصول التفسير" (ص٢٠٨).

(٢) يُنظر تقرير ذلك في كتاب "المقدمات الأساسية في علوم القرآن" لعبدالله الجديع (ص٣٥٤ - ٣٥٥) طبعة مركز البحوث الإسلامية – ليدز – بريطانيا.

(٣) ينظر تقرير ذلك في كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام (٦/ ٧ وما بعدها) طبعة السلسلة التراثية – الكويت – بتحقيق الدكتور عبداللطيف محمد الخطيب. وكتاب "علم إعراب القرآن – تأصيل وبيان" للدكتور يوسف العيساوي (ص٢٣٧ وما بعدها) طبعة دار الصميعي – الرياض.

مصدرًا للّغة، خاصّة الصّحابة، فإذا صاروا إلى التّفسير باللّغة والنّظر، فسّروا بما لا يأتي على المخالفة للنّصوص المسموعة، ولا المناقضة للأصول المعلومة. وهذا المنهج استعمله بعدهم خلائق من أئمّة التّفسير، فرشدوا...)[1].

الأمر الآخر: إن مجال الرأي والاجتهاد في التفسير محدود، وأن التوسع في استعماله يؤدي إلى الخروج عن دائرة السلامة، ويوقع صاحبه المتوسع فيه في التكلف المذموم.

ومجالُ الرأي الواسع يأتي بعد التفسير، ويتعلقُ بما وراء المعنى، وما يدل عليه اللفظ، من استنباط حكم أو تنزيل للآية على ما يشمله معناها؛ فهذا الذي يتسع فيه مجال النظر والتأمل والتفكر.

وهو المقصود بقول علي بن أبي طالب ﷺ لما سأله أبو جحيفة السوائي ﷺ: هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ فقال علي: «لاَ وَالَّذِي فَلَقَ الحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، مَا أَعْلَمُهُ إِلا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلاً فِي القُرْآنِ... »[2].

قال ابن الجوزي: (وَقَوله: إِلاَّ فهما، يَعْنِي: مَا يفهم من فحوى الْكَلَام وَيدْرك من بواطن الْمعَانِي)[3].

ومن الأمثلة التطبيقية التي يتبين بها الفرق بين التفسير الذي يضيق فيه مجال الرأي، والفهم المبني على النظر والتأمل من خلال دلالات الألفاظ والسياق: ما قرره الإمام الشوكاني (ت:١٢٥٠ه) في هذا النقل الذي جاء في سياق استنباطه لأدلة التوحيد والإخلاص من سورة الفاتحة، حيث ذكر ثلاثين دليلاً، ثم قال: (فهذه ثلاثون دليلاً مستفادة من سورة الفاتحة باعتبار ما يستفاد من تراكيبها العربية، مع ملاحظة ما يفيده ما اشتملت عليه من تلك الدقائق والأسرار التي هي راجعة إلى العلوم الآلية وداخلة فيما تقضيه تلك الألفاظ بحسب المادة والهيئة والصورة، مع قطع النظر عن التفسير بمعنى خاص كما قاله بعض السلف، أو وقف عنده من بعدهم من الخلف.

فإن قلتَ: هذه الأدلة التي استخرجتها من هذه السورة المباركة وبلغت بها إلى هذا العدد ، وجعلتها ثلاثين دليلاً على مدلول واحد، لم نجد لك فيها سلفًا ولا سبقك بها غيرك!.

قلت: هذه شكاة ظاهر عنك عارها، واعتراض غير واقع موقعه ولا مصادف محله؛ فإن القرآن عربي، وهذا الاستخراج لما ذكرناه من الأدلة هو على مقتضى اللغة العربية وبحسب ما تقتضيه علومها التي دوّنها الثقات ورواها العدول الأثبات، وليس هذا من التفسير بالرأي الذي ورد النهي عنه

---

(١) كتاب "المقدمات الأساسية في علوم القرآن" للجديع (ص٣٥٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه – كتاب الجهاد والسير - باب فكاك الأسير – رقم ٣٠٥٩ [طبعة دار التأصيل].

(٣) كتاب "كشف المشكل من حديث الصحيحين" لابن الجوزي (١ / ١٩٦).

والزجر لفاعله، بل من الفهم الذي يُعطاه الرجل في كتاب الله كما أشار إليه علي بن أبي طالب رضي الله عنه في كلامه المشهور، وما كان من هذا القبيل فلا يحتاج فيه إلى سلف. وكفى بلغة العرب وعلومها المدونة بين ظهراني الناس وعلى ظهر البسيطة سلفًا)[1].

أما التنبيهات؛

فأولها: إن الاجتهاد والرأي في التفسير ينبغي أن يركز على ضبط التفسير، وحمايته من الانفلات، لا العكس.

ومن أهم المجالات في ذلك: حماية النصوص القرآنية من عبث العابثين وتلاعب الجاهلين، بادعائهم أن النصوص القرآنية القطعية الدلالة قليلة وعزيزة!.

وهذه الدعوى أدت إلى التقليل من شأن الاستدلال بالقرآن، وترتب عليها شبه كثيرة تشبث بها أهل الأهواء في تقرير أباطيلهم ومحاولة الاستدلال عليها بأدلة من القرآن الكريم من جهة، مع لي وتحريف النصوص الأخرى التي لا توافق أهواءهم، وحملها على تأويلات خاطئة.

وهذا نقلٌ نفيس لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني (ت:٤٧٨هـ)، نبّه فيه على خطأ الذين يظنون أن أدلة الكتاب والسنة النصية[2] قليلة؛ قال رحمه الله: (اعتقد كثير من الخائضين في الأصول عزة[3] النصوص...، وقضوا بندور النصوص في السنة حتى عدوا أمثلة معدودة محدودة...، وهذا قول من لا يحيط بالغرض من ذلك.

والمقصود من النصوص: الاستقلالُ بإفادة المعاني على قطع، مع انحسام جهات التأويلات وانقطاع مسالك الاحتمالات.

وهذا وإن كان بعيدًا حصوله بوضع الصيغ ردًا إلى اللغة، فما أكثر هذا الغرض مع القرائن الحالية والمقالية.

---

(١) من رسالة "العذب النمير في جواب مسائل عالم بلاد عسير" مطبوعة ضمن مجموع "الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني" (١/١٩٣- ١٩٤) طبعة مكتبة الجيل الجديد – صنعاء- اليمن- بتحقيق محمد صحبي بن حسن حلاق.

(٢) المقصود بالأدلة النصية هنا: ما تفيد المعنى بنفسها من غير احتمال. ينظر كتاب "روضة الناظر وجنة المناظر" لابن قدامة المقدسي (١/١٧٧) طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الثانية – الرياض.

(٣) أي: قلة النصوص.

وإذا خضنا في باب التأويلات وإبانة بطلان معظم مسالك المؤولين استبان للطالب الفطن أن جُلَّ ما يحسبه الناس ظواهر معرضة للتأويلات فهي نصوص، وقد تكون القرينة إجماعًا واقتضاء عقل أو ما في معناهما...)[1].

التنبيه الثاني: إن من المسالك الخاطئة في تعليم التفسير: البدأَ بالدراية قبل الرواية، وتقديمَ مسائل اللغة والإعراب على الروايات المنقولة في التفسير. فمن فعل ذلك فيصح أن يقال: إنه لم يأتِ التفسير من بابه!.

وما تضمنته هذا التنبيه ينبغي مراعاته للقائمين على تدريس التفسير.

ومن العجائب في هذا الزمان أن بعض من يتولون تدريس التفسير في الجامعات من خلال تفسير الإمام الشوكاني (ت:١٢٥٠هـ) - الذي قدّم فيه الدراية على الرواية في التفسير[2] - يتدارسون مع الطلاب ما أورده في قسم الدراية، ثم لا يأتون على قسم الرواية ولا يولونه اهتمامًا، بل إن بعض الأساتذة يحذفه تخفيفًا على الطلاب!.

وأما التنبيه الثالث؛ فهو: ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) من طرق التفسير، وأن أحسنها أن يفسر القرآن بالقرآن، ثم بالسنة، ثم بأقوال الصحابة، ثم بأقوال التابعين[3]= هي عند التأمل طريقة نظرية، يصعب أو يتعذر تطبيقها بهذا الترتيب الذي ذكره رحمه الله؛ لأمرين:

أحدهما: أن تفسير القرآن بالقرآن اجتهادي في أكثره[4]؛ فكيف يُقدم على النقل عن الرسول ﷺ، وعن الصحابة رضي الله عنهم؟! . والصواب أن التفسير النبوي الصريح هو المصدر الأول، الذي لا يقدم عليه شيء.

والآخر: أن التعامل مع هذه المصادر لا يكون على الترتيب، بحيث لا يُرجع إلى الثاني إلا عند تعذر الأول، ولا إلى الثالث إلا عند تعذر الثاني؛ وإنما يرجع إلى هذه المصادر جميعًا، خاصة تفسير القرآن بالقرآن وبالسنة وبأقوال الصحابة.

---

(١) باختصار وتصرف يسير من كتاب "البرهان في أصول الفقه" لأبي المعالي الجويني (٤١٣/١ - ٤١٥) طبعة الشيخ خليفة ابن حمد آل ثاني – تحقيق الدكتور عبدالعظيم الديب. وتفصيل ما قرره الإمام الجويني هنا في كتاب "ضوابط القطعي من تفسير القرآن الكريم" للدكتور محمد محمد ياسين. وقد توصل الباحث في هذا الكتاب إلى أن النصوص القرآنية القطعية كثيرة جدًا، بل هي أكثر نصوص القرآن (٤٠٢/٢).

(٢) ولا شك أن في طريقته هذه نظرًا، وقد أدت هذه الطريقة إلى إشكالات منهجية في التعامل مع المحتوى التفسيري.

(٣) تنظر هذه الطرق في مقدمة في أصول التفسير ص٩٣ وما بعدها.

(٤) القاعدة الضابطة لتفسير القرآن بالقرآن هي: **"تفسير القرآن بالقرآن له حكم تفسير قائله"**.

المطلب الثاني: مراتب تعلّم علم التفسير

ما من شك في أن كل علم لا يؤخذ جملة واحدة، بل لا بد في أخذه من التدرج شيئًا فشيئًا حتى يحصل المقصود، ويتيسر الوصول إلى المستوى المأمول.

والأمر كما قال حافظ المغرب، الإمام ابن عبد البر الأندلسي (ت:٤٦٣هـ): (طَلَبُ الْعِلْمِ دَرَجَاتٌ وَمَنَاقِلُ وَرُتَبٌ لا يَنْبَغِي تَعَدِّيهَا، وَمَنْ تَعَدَّاهَا جُمْلَةً فَقَدْ تَعَدَّى سَبِيلَ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَمَنْ تَعَدَّى سَبِيلَهُمْ عَامِدًا ضَلَّ، وَمَنْ تَعَدَّاهُ مُجْتَهِدًا زَلَّ)[١].

وعلم التفسير من العلوم التي لا يمكن ضبطها في وقت يسير، بل يحتاج إلى وقت طويل، وذلك لكثرة مسائله، ولحاجته إلى علوم أخرى، إضافة إلى أن مسائله متداخلة، يصعب فصل بعضها عن بعض.

ولّما كان الأمر كذلك؛ فإن الحاجة تدعو إلى وضع سلّم واضح الدرجات والمعالم، لمن أراد أن يتعلم هذا العلم ويعلمه. وسأقترح في هذا المطلب منهجًا متدرجًا لتعلم علم التفسير يتكون من ثلاث مراتب، استخرجتها من قولين بديعين، لإمامين كبيرين.

أما القول الأول؛ فهو لحبر الأمة وترجمان القرآن، إمام المفسرين بعد رسول الله ﷺ: عبدالله بن عباس رضي الله عنهما (ت:٦٨هـ)، وهو قوله المشهور: "التفسير على أربعة أوجه: وجهٌ تعرفه العربُ من كلامها، وتفسير لاَ يُعذر أحدٌ بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لاَ يعلمه إلا الله تعالى ذِكْرُه"[٢].

والقول الآخر لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ)، وهو ما جاء في أول مقدمته المشهورة في التفسير، حيث قال رحمه الله: (فقد سألني بعض الإخوان أن أكتب له مقدمة تتضمن قواعد كلية، تعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز في منقول ذلك ومعقوله بين الحق وأنواع الأباطيل، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل)[٣].

وقد تأملت هذين القولين مليًا، وتبين لي من خلال ما اشتملا عليه أن الوصول إلى معرفة معاني القرآن الكريم، وبلوغ الرتبة العليا في التفسير، يمرّ بمراتب ثلاث:

---

(١) كتاب "جامع بيان العلم وفضله" لابن عبدالبر (٢/ ١١٢٩) طبعة دار ابن الجوزي – الدمام – بتحقيق أبي الأشبال الزهيري.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) رسالة "مقدمة في أصول التفسير" لابن تيمية (ص٢٥).

المرتبة الأولى: الفهم العام لمعاني القرآن الكلية، وهداياته الأساسية، التي لا يعذر أحد من المسلمين بجهلها، ولا يجوز التقصير في معرفتها، ويجب على أهل العلم بيانها.

وهذا الفهم العام هو الوجه الذي لا يعذر أحد بجهالته، في قول ابن عباس رضي الله عنهما، وهو – فيما يظهر لي – مقصود ابن تيمية رحمه الله بقوله: "تعين على فهم القرآن"، لأنه قال بعدها بقليل: "وحاجة الأمة ماسة إلى فهم القرآن"(١).

وهو الذي عناه بقوله في هذه المقدمة: (يجب أن يعلم أن النبي ﷺ بَيَّنَ لأصحابه معاني القرآن، كما بين لهم ألفاظه..)(٢)؛ فإن الذي بيّنه النبي ﷺ لأمته من معاني القرآن هو المعاني الكلية، والهدايات الأساسية، لا معنى كل آية من آيات القرآن كما لا يخفى.

وقد تتبعت استعمال الإمام ابن تيمية لهذا اللفظ "معاني القرآن" في مثل هذا السياق، فوجدت أنه لا يقصد به المعاني التفصيلية للألفاظ والتراكيب، وإنما يريد به المعاني الكلية التي اشتمل عليها القرآن، كالتوحيد، وقضايا الاعتقاد الكبرى، وأصول العبادات، ونحوها مما اشتمل عليه القرآن.

ومن أصرح أقواله التي تقرر هذا الفهم: (وكانت معرفة الصحابة لمعاني القرآن أكمل من حفظهم لحروفه، وقد بلّغوا تلك المعاني إلى التابعين أعظم مما بلغوا حروفه؛ **فإن المعاني العامة التي يحتاج إليها عموم المسلمين مثل معنى التوحيد، ومعنى الواحد والأحد، والإيمان والإسلام، ونحو ذلك**...)(٣).

ومنها قوله في سياق بيان القدر الذي فسّره ابن عباس رضي الله عنهما: (... وأيضًا فالنقول متواترة عن ابن عباس رضي الله عنهما **أنه تكلم في جميع معاني القرآن من الأمر والخبر، فله من الكلام في الأسماء والصفات والوعد والوعيد والقصص، ومن الكلام في الأمر والنهي والأحكام ما يبين أنه كان يتكلم في جميع معاني القرآن**)(٤).

---

(١) رسالة "مقدمة في أصول التفسير" لابن تيمية (ص٢٥).

(٢) المرجع السابق (ص٢٧).

(٣) "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (١٧/ ٣٥٣).

(٤) المرجع السابق (١٧/ ٤٠٢).

وله أقوال كثيرة تدل على هذا الفهم، وأنه يريد بمعاني القرآن: قضايا القرآن الكبرى التي لا تخفى على عموم المسلمين، بل ولا على غيرهم ممن بلغه القرآن وكان عربي اللسان[1].

وقد أحسن الإمام الزركشي (٧٩٤هـ) في بيانه لهذه المرتبة بقوله: (ما لا يعذر أحد بجهله هو ما تتبادر الأفهام إلى معرفة معناه، من النصوص المتضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد وكل لفظ أفاد معنىً واحدًا جليًا لا سواه، يعلم أنه مراد الله تعالى.

فهذا القسم لا يختلف حكمه، ولا يلتبس تأويله؛ إذ كل أحد يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] وأنه لا شريك له في إلهيته، وإن لم يعلم أن "لا" موضوعة في اللغة للنفي و "إلا" للإثبات، وأن مقتضى هذه الكلمة الحصر. ويعلم كل أحد بالضرورة أن مقتضى قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣] ونحوها من الأوامر طلب إدخال ماهية المأمور به في الوجود، وإن لم يعلم أن صيغة افعل مقتضاها الترجيح وجوبًا أو ندبًا.

فما كان من هذا القسم لا يقدر أحد يدعي الجهل بمعاني ألفاظه، لأنها معلومة لكل أحد بالضرورة.)[2].

وإذا تقرر ما سبق؛ فإن معرفة القدر المتعلق بهذه المرتبة يحصل **بتدبر القرآن**، الذي أوجبه الله على عباده، وجعله مقصدًا لإنزال كتابه؛ فبهذا التدبر مع التفكر في القرآن وآياته يتوصل العبد إلى هذه المعاني الكلية، لأن الآيات التي اشتملت على هذه القضايا الكبرى الأساسية من قسم المحكم الذي لا يخفى معناه على من يملك الحدّ الأدنى من الفهم[3].

---

(١) وبهذا التقرير يُعلم بأنه ليس في عبارته الشهيرة في مقدمته في التفسير "يجب أن يعلم أن النبي ﷺ بَيَّنَ لأصحابه معاني القرآن، كما بين لهم ألفاظه" أي إشكال – ولله الحمد، وأنه لم يرد ما فهمه كثير من أهل العلم الذين تعرضوا لهذه العبارة بالشرح والتعقيب من أن النبي ﷺ فسّر القرآن كلّه، لفظة لفظة، وآية آية. [ينظر لمعرفة مواقف العلماء والباحثين من عبارة ابن تيمية هذه كتابُ "مقدمة أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية تحليل وتعقيب" لأحمد سعد إبراهيم عبدالرحمن (ص٣٣٨ – ٣٥٦) وقد أطال مؤلف هذا الكتاب في دراسة هذه المسألة ولم يحالفه التوفيق في فهم كلام شيخ الإسلام]، والأمر في فهم هذه المسألة كما قال الإمام ابن القيم: (وما أكثر ما ينقل الناس المذاهب الباطلة عن العلماء بالأفهام القاصرة.) "مدارج السالكين" (ص٢٥٥٠) طبعة دار الصميعي بتحقيق خمسة من الباحثين.

(٢) كتاب "البرهان في علوم القرآن" للزركشي (٢/ ١٦٥- ١٦٦).

(٣) ينظر كتاب "المقدمات الأساسية في علوم القرآن" للجديع (ص٢٨٠ – ٢٨١) حيث قرر عند بيانه للوجه الذي لا يعذر أحد بجهالته أن هذا الوجه هو الأصل في القرآن، وإليه يعود أكثر القرآن، ولأجله صحّ الأمر بالتدبر.

والتدبر –كما يظهر للمتدبر – هو الطريق المباشر إلى معرفة مقاصد القرآن التي نزل لأجلها، فمجرد سماعه يكفي في إقامة الحجة على من بلغه.

كما دلّ على ذلك قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦].

قال أبو حيان (٧٤٥هـ) تعليقًا على قول الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]: (وَفِي ذِكْرِ تُدَبِّرُ الْقُرْآنِ رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ مِنَ الرَّافِضَةِ: إِنَّ الْقُرْآنَ لا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ إِلا بتفسير الرسول ﷺ)[(١)].

المرتبة الثانية: معرفةُ معاني مفردات القرآن وتراكيبه، وأحكامِ آياته الظاهرة.

وهذه المرتبة هي أوسع مراتب التفسير، وبها يتميز طالب العلم عن العامة.

وهي جامعة بين وجهين من الوجوه الأربعة التي ذكرها ابن عباس رضي الله عنهما، حيث يدخل تحتها: ما تعرفه العرب من كلامها، وقدرٌ مما يعلمه العلماء. كما أنها المقصودة بقول ابن تيمية رحمه الله: "ومعرفة تفسيره ومعانيه".

ولا تتحقق هذه المرتبة في تفسير كل آية إلا باتباع خمس مراحل:

المرحلة الأولى: الرجوع إلى الآثار الواردة في تفسير الآية عن النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم، ثم التابعين وأتباعهم، مع التركيز على أسباب النزول، وأقوال الصحابة الذين شاهدوا التنزيل.

المرحلة الثانية: معرفة المعاني اللغوية لمفرداتها وتراكيبها.

المرحلة الثالثة: النظر في سياقها، وتحديد المراد منها بناء على دلالته.

المرحلة الرابعة: جمع نظائرها في القرآن، وهي الآيات التي لها تعلق بموضوعها [(٢)].

---

(١) "البحر المحيط في التفسير" لأبي حيان (٣/ ٧٢٦) طبعة دار الفكر – بيروت – تحقيق صدقي محمد جميل.

(٢) وهذا يتطلب حفظ القرآن كاملًا، وقد نص الإمام ابن عرفة (ت:٨٠٣هـ) على هذا، وجعله شرطًا من شروط المفسر، ثم ذكر أن هذا شرط للمفسر لا للناقل من كتب التفسير، مع أن الأولى ألا يشتغل بالتفسير إلا من كان حافظًا للقرآن، ولو كان ناقلًا. ينظر تفسير ابن عرفة (٢١/١) بتحقيق جلال الأسيوطي – طبعة دار الكتب العلمية – بيروت.

ويتطلب كذلك العلم بالقراءات الصحيحة.

المرحلة الخامسة: الكشف عن أحكامها التي دلت عليها دلالة مباشرة[1].

ولكل مرحلة من هذه المراحل تفاصيل لا تخفى على المتخصصين في علم التفسير، وليس المقصود هنا بيانها بالتفصيل، وإنما التنبيه عليها إجمالاً.[2]

المرتبة الثالثة: معرفة الخلافِ في التفسير، وكيفيةِ التعامل مع أقوال المفسرين، والترجيحِ بين الأقوال المختلفة، والوصولُ إلى المعاني الدقيقة والأحكام الخفية التي تضمنتها آيات القرآن الكريم.

وهذه هي المرتبة العليا في التفسير، ولا يعرفها إلا العلماء وأهل التمكن من المتخصصين في التفسير. وهي تتعلق بالمشكل في تفسير القرآن في المقام الأول، وبها يتوصل إلى المعاني الدقيقة والإشارات الخفية التي لا تكاد تخلو منها آية من آيات القرآن الكريم.

وهذه المرتبة لا تتحقق إلا بالأمور الثلاثة الآتية:

أولها: إتقان المراحل الخمس في المرتبة الثانية.

ثانيها: ضبط أصول التفسير وقواعده، وموضوعاتِ علوم القرآن الكريم المتصلة بالتفسير.

ثالثها: وجود الملكة التي تحصل بطول الممارسة للتفسير قراءة وبحثًا وتعلمًا وتعليمًا[3].

---

(١) ذكر الدكتور عصام العويد في كتابه "المراحل الثمان لطالب فهم القرآن" مراحل ثمان، وهي: **المرحلة الأولى**: الوقوف على الآثار الواردة عن رسول الله ﷺ ثم الصحابة والتابعين. **المرحلة الثانية**: إدراك المعنى اللغوي للكلمات الواردة في الآية ومقارنتها بما جاء عن السلف.**المرحلة الثالثة**: معرفة دلالة حروف المعاني التي تربط بين الكلمات. **المرحلة الرابعة**: معرفة دلالة الجملة وما يتعلق بها. **المرحلة الخامسة**: فهم دلالة السياق [اللحاق والسباق]. **المرحلة السادسة**: فهم مقصود السورة وما يتعلق بها. **المرحلة السابعة**: جمع الآيات التي تتكلم عن موضوع واحد في موضع واحد. **المرحلة الثامنة**: العناية بتدوين أخبار الأئمة سلفاً وخلفاً مع القرآن، ثم الاستشهاد بها في محلها من التفسير. ويظهر أن عددًا من المراحل التي ذكرها يمكن جمعها في مرحلة واحد، والمرحلة الثامنة لا ضرورة لها، ولم يتطرق للكشف عن أحكام الآية، رغم أهميته.

(٢) ولمعرفة تفاصيل المراحل الأربع الأولى يمكن الرجوع إلى المرجع السابق "المراحل الثمان لطالب فهم القرآن" للعويد، فقد أجاد في الجملة وأفاد.

(٣) ذكر الشيخ محمد عبده أن المرتبة العليا في التفسير لا تتم إلا بخمسة أمور: **الأمر الأول**: فهم حقائق الألفاظ المفردة في القرآن. **الثاني**: العلم بأساليب العرب في الكلام، فينبغي أن يكون عنده من علمها ما يفهم به هذه الأساليب الرفيعة. وذلك يحصل بممارسة الكلام البليغ ومزاولته، مع التفطن لنكته ومحاسنه، والعناية بالوقوف على مراد المتكلم منه. **الثالث**: العلم بأحوال البشر في أطوارهم وأدوارهم، ومناشئ اختلاف أحوالهم، ومعرفة السنن الإلهية في بقاء الأمم وإهلاكهم. **الرابع**: العلم بوجه هداية البشر كلهم بالقرآن، بأن يعلم المفسر ما كان عليه الناس في عصر النبوة من العرب وغيرهم؛ لأن القرآن ينادي بأن الناس كلهم كانوا في شقاء وضلال، وأن النبي ﷺ بعث به لهدايتهم وإسعادهم. **الخامس**: العلم بسيرة النبي ﷺ وأصحابه، وما كانوا عليه من علم وعمل وتصرف في الشؤون دنيويها وأخرويها. باختصار وتصرف من "تفسير القرآن الحكيم" المشهور بتفسير المنار لمحمد عبده ومحمد رشيد رضا (١/ ١٩- ٢١).

فهذه مراتب تعلم التفسير الثلاث إجمالاً، وبسطها يحتاج لتفصيل ليس هذا مقامه، وسأقتصر هنا على بعض التنبيهات:

التنبيه الأول: الأصل أن يكون الطالب قد تجاوز المرتبة الأولى وأتقنها قبل دخوله المرحلة الجامعية[1]، وأن المرتبة الثانية هي التي تبنى عليها مناهج المرحلة الجامعية لأجل أن يتقنها الطالب في هذه المرحلة، وتكون المرحلة الثالثة للمتخصصين وطلاب الدراسات العليا.

التنبيه الثاني: من خلال ترتيب المراتب السابقة يتبين أن تدبر القرآن - الذي أوجبه الله على كل مسلم، وأمر به كل مكلف - يتعلق بالمرتبة الأولى، فهو الأصل في الوقوف على معاني القرآن، كما قرر الزركشي(ت:٧٩٤هـ) في برهانه[2].

وبناء على هذا؛ فإن تدريس التدبر – عند من يرى ضرورة إفراده بمقرر يخصه – ينبغي أن يكون للمبتدئين، ويكون مدخلاً عامًا لفهم القرآن الكريم، ومعرفة مضامينه الكلية، وهداياته الأساسية.[3]

التنبيه الثالث: الوجه الرابع الذي ذكره ابن عباس رضي الله عنهما لا صلة له بالتفسير، لأنه لا سبيل إلى معرفة المراد به؛ فهو خارج عن مراتب تعلم التفسير.

❁ ❁ ❁

(١) فإن لم يكن قد تجاوزها قبل، فيحسن أن تقرر على الطالب كمتطلب لمقرر التفسير.

(٢) ينظر "البرهان في علوم القرآن" للزركشي (٢/١٨٠).

(٣) ومن الغريب أن بعض الأقسام العلمية في الجامعات السعودية جعلت التدبر مقررًا من مقررات مرحلة الدكتوراه في الدراسات العليا!

الخاتمة

أولاً: أبرز النتائج:

توصلت في هذا البحث إلى نتائج أجملها في هذه الخاتمة في أربع قواعد:

القاعدة الأولى: "كل ما فيه بيان لمعاني القرآن فهو تفسير"، وهذه قاعدة كلية تضبط حدّ التفسير، ويترتب على معرفتها تحديد أولويات تعلم هذا العلم وتعليمه.

القاعدة الثانية: "تفسير القرآن لا ينافي وضوحه"، وهذه القاعدة تفيد أن الأصل في القرآن وضوح المعاني، وأنه ميسر للفهم، وأن تفسيره لا يعني عدم وضوحه، وإنما هو أمر عارض بسبب إشكالات تعود إلى ضعف البشر وقصور علمهم. ولذلك تتسع دائرة الحاجة إلى التفسير كلما ازداد الضعف في الأمة وانتشر الجهل في أفرادها.

القاعدة الثالثة: "التفسير يكون بنقل ثابت ورأي صائب"، وهذه من قواعد التفسير الكبرى، جمعت كل مصادر التفسير، وبينت شرطي قبول كل قسم، وهو الثبوت في النقل، والصحة في الرأي. ويدخل تحتها قاعدتان مهمتان، وهما: **"تفسير القرآن متوقف على النقل والسماع"** ، و**"تفسير القرآن بمجرد الرأي حرام"**.

القاعدة الرابعة: "العلم بمعاني القرآن الكلية واجب عيني"، وهذه قاعدة تبيّن القسم الذي لا يعذر أحد بجهالته في التفسير. ومعاني القرآن الكلية التي لا يعذر أحد بجهالتها تعرف عن طريق تدبر القرآن الذي أوجبه الله على كل مسلم وأمر به كل مكلف.

وبهذه القواعد الأربع الكبرى تحددت المعالم الأساسية لعلم التفسير، واتضحت أصوله التي يقوم عليها، ولله الحمد أولاً وآخرًا.[1]

ثانيًا: أهم التوصيات:

١ -يوصي الباحث الأقسام العلمية للقرآن الكريم في الجامعات، والمؤسسات والمراكز البحثية المتخصصة في الدراسات القرآنية بعقد ندوات وورش عمل لدراسة عقبات تدريس التفسير في المرحلة الجامعية، وكيفية تجاوزها، وعلاج الإشكالات التي أدت إلى هذه العقبات.

٢ -من الموضوعات التي لا تزال بحاجة إلى بحث وتحرير:

أ - "ما لا يعذر المسلم بجهالته في تفسير القرآن: حدوده وتطبيقاته".

ب - "معاني القرآن الكلية: دراسة تأصيلية تطبيقية".

---

(١) وهذه القواعد ستسد ثغرة من الثغرات التي لا تزال قائمةً في هذا العلم، وقد شرعت في كتابة بحث بعنوان "قواعد علم التفسير الكبرى"، يسّر الله إتمامه.

ت - "تفسير القرآن بالرأي: حقيقته ومجالاته وتطبيقاته المعاصرة".

٣ -يوصي الباحث بضرورة وضع رؤية مشتركة واضحة المعالم لتدريس مقرر التفسير في كل قسم من حيث تحديد المعايير العامة التي لا بد من تحقيقها عند تدريس المقرر، مع وضع أهداف واضحة يلزم الجميع بتحقيقها، واختيار الطرق المناسبة للتعليم والمراجع المناسبة لكل مرحلة. مع الحرص على القضاء على الاجتهادات الفردية التي تخرج عن حدود هذه الرؤية؛ فالأقسام العلمية مؤسسات علمية تقوم على العمل الجماعي، لا على الاجتهادات الفردية.

٤ -يوصى الباحث بتأليف كتاب في "مقدمات علم التفسير" يصلح أن يكون مدخلاً لتدريس مقرر التفسير في المرحلة الجامعية، مع ضرورة تأليفه على طريقة الكتب التعليمية من خلال اشتماله على الأهداف والتدريبات والتطبيقات التي يحتاجها المعلم والطالب في هذه المرحلة. على أن يكون هذا الكتاب متطلبًا لمقرر التفسير في كل الأقسام العلمية في الجامعات.

هذا ما تيسر جمعه، ووفق الله لكتابته وتحريره، وأسأل الله تعالى أن يكتب له القبول الحسن، وأن يجعله من العلم النافع الذي لا ينقطع.

أهم مصادر البحث ومراجعه

١. إتمام الدراية لقراء النقاية" للسيوطي - طبعة دار الكتب العلمية– تحقيق: الشيخ إبراهيم العجوز.

٢. أحكام القرآن" لابن العربي المالكي طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – بتحقيق محمد عبدالقادر عطا.

٣. إحياء علوم الدين" للغزالي طبعة دار المعرفة – بيروت.

٤. اختلاف السلف في التفسير بين التنظير والتطبيق" للدكتور محمد صالح محمد سليمان طبعة مركز تفسير للدراسات القرآنية.

٥. إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد" للإمام الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ) طبعة الدار السلفية بالكويت، بتحقيق صلاح الدين مقبول أحمد.

٦. أسانيد نسخ التفسير والأسانيد المتكررة في التفسير- جمعًا ودراسة" للدكتور عطية بن نوري الفقيه طبعة دار كنوز إشبيليا – الرياض.

٧. أسباب الخطأ في التفسير – دراسة تأصيلية للدكتور طاهر محمود محمد يعقوب- طبعة دار ابن الجوزي.

٨. أصول التفسير في المؤلفات – دراسة وصفية موازنة بين المؤلفات المسماة بأصول التفسير" – طبعة مركز تفسير للدراسات القرآنية.

٩. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن" للشنقيطي طبعة دار عالم الفوائد.

١٠. إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم - طبعة دار ابن الجوزي بتحقيق الشيخ مشهور حسن آل سلمان.

١١. الإحكام في أصول الأحكام للآمدي- طبعة المكتب الإسلامي – بيروت – بتعليق الشيخ عبدالرزاق عفيفي.

١٢. الأقوال الشاذة في التفسير: نشأتها وأسبابها وآثارها" للدكتور عبدالرحمن الدهش - من إصدارات مجلة الحكمة.

١٣. البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم لأبي حيان الأندلسي، طبعة مركز هجر للبحوث بتحقيق الدكتور عبدالله التركي.

١٤. البرهان في علوم القرآن" للزركشي- طبعة دار إحياء الكتب العربية بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

١٥. بيان فضل علم السلف على علم الخلف" لابن رجب بتحقيق محمد بن ناصر العجمي.

١٦. التبيان في أيمان القرآن" للإمام ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ) طبعة دار عالم الفوائد.

١٧. التحرير في أصول التفسير للدكتور مساعد الطيار – طبعة مركز الدراسات والبحوث بمعهد الإمام الشاطبي.
١٨. "التحرير في أصول التفسير" للدكتور طه عابدين – طبعة مكتبة المتنبي – الدمام.
١٩. التحرير والتنوير لابن عاشور – طبعة الدار التونسية.
٢٠. ترجيحات الزركشي في علوم القرآن" للشيخ غانم بن عبدالله الغانم طبعة دار كنوز إشبيليا.
٢١. تعريف الدارسين بمناهج المفسرين" للدكتور صلاح بن عبدالفتاح الخالدي طبعة دار القلم- دمشق.
٢٢. التعريفات، للشريف الجرجاني طبعة دار الكتب العلمية.
٢٣. تفسير القرآن الحكيم لمحمد عبده ومحمد رشيد رضا- طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٢٤. تفسير القرآن العظيم" لابن كثير طبعة مكتبة طيبة بتحقيق سامي سلامة.
٢٥. التفسير النبوي" للدكتور خالد الباتلي – طبعة دار كنوز إشبيليا.
٢٦. التفسير والمفسرون في ثوبه الجديد" للدكتور عبدالغفور محمود مصطفى جعفر طبعة دار السلام – مصر.
٢٧. التفسير والمفسرون" لمحمد حسين الذهبي طبعة مكتبة وهبة – القاهرة.
٢٨. التقرير في أسانيد التفسير" للشيخ عبدالعزيز الطريفي – طبعة مكتبة دار المنهاج – الرياض.
٢٩. التيسير في قواعد التفسير" للكافيجي، طبعة دار القلم.
٣٠. جامع البيان عن تأويل آي القرآن" لابن جرير الطبري بتحقيق محمود شاكر.
٣١. الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد –الهند.
٣٢. حاجة العلوم الإسلامية إلى اللغة العربية – دراسة تأصيلية تطبيقية" للدكتور حسن يشو طبعة وزارة الأقاف والشؤون الإسلامية في قطر.
٣٣. الحقيقة الشرعية في تفسير القرآن العظيم والسنة النبوية" للدكتور محمد بن عمر بازمول، طبعة دار الهجرة – الرياض.
٣٤. دراسات تاريخية مع تعليقة في منهج البحث وتحقيق المخطوطات" للدكتور أكرم ضياء العمري طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.
٣٥. دراسة الطبري للمعنى من خلال تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن" للأستاذ محمد المالكي طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية.
٣٦. صحيح البخاري– [طبعة دار التأصيل]. وطبعة بيت الأفكار الدولية.
٣٧. صحيح الإمام مسلم – طبعة بيت الأفكار الدولية.

٣٨. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة" لابن القيم (٢/ ٦٩٣- ٦٩٤) طبعة دار العاصمة – الرياض – بتحقيق علي الدخيل الله.
٣٩. الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني- طبعة مكتبة الجيل الجديد – صنعاء- اليمن- بتحقيق محمد صحبي بن حسن حلاق.
٤٠. علم إعراب القرآن – تأصيل وبيان" للدكتور يوسف العيساوي طبعة دار الصميعي – الرياض.
٤١. علوم القرآن وإعجازه وتاريخ توثيقه" للدكتور عدنان محمد زرزور – طبعة دار الأعلام بالأردن.
٤٢. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير" للشوكاني طبعة دار الوفاء بتحقيق الدكتور عبالرحمن عميرة.
٤٣. قطف الأزهار وكشف الأزهار- طبعة وزارة الأوقاف القطرية بتحقيق الدكتور أحمد الحمادي.
٤٤. قواعد الترجيح عند المفسرين" للدكتور حسين الحربي طبعة دار القاسم.
٤٥. قواعد التفسير جمعًا ودراسة" للسبت طبعة دار ابن عفان الأولى، والثانية.
٤٦. القول المحرر لترجمة أبي صالح باذام المفسر" للدكتور حاتم الشريف. بواسطة الشبكة العنكبوتية.
٤٧. كتاب الألفاظ لابن السكيت طبعة مكتبة لبنان بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة.
٤٨. كشف المشكل من حديث الصحيحين" لابن الجوزي – دار الوطن – الرياض.
٤٩. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، [طبعة دار التفسير بجدة بإِشراف الدكتور صلاح باعثمان وزملائه] .
٥٠. الكليات لأبي البقاء الكفوي - طبعة مؤسسة الرسالة.
٥١. مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية" جمع عبدالرحمن بن قاسم طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة النبوية.
٥٢. مختصر قواعد التفسير- للحربي طبعة دار ابن الجوزي.
٥٣. معالم التنزيل للإمام البغوي- طبعة دار طيبة – الرياض .
٥٤. معايير القبول والرد لتفسير النص القرآني. للدكتور عبدالقادر محمد الحسين طبعة دار الغوثاني للدراسات القرآنية.
٥٥. المعجم العربي: نشأته وتطوره للدكتور حسين نصار - طبعة مكتبة مصر .
٥٦. معجم مقاييس اللغة لابن فارس – طبعة دار الفكر بتحقيق عبد السلام هارون.

٥٧. المعلمة الكبرى للعلوم شرح كتاب الأقنوم في نظم مبادئ العلوم للعلامة عبدالرحمن بن عبدالقادر الفاسي" تأليف الدكتور عادل بن المحجوب رفوش. من منشورات مؤسسة ابن تاشفين – الرباط

٥٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- لابن هشام طبعة السلسلة التراثية – الكويت – بتحقيق الدكتور عبداللطيف محمد الخطيب.

٥٩. مفتاح دار السعادة للإمام ابن القيم – طبعة دار عالم الفوائد بتحقيق عبدالرحمن بن حسن قائد.

٦٠. المفسر: شروطه، آدابه، مصادره- لأحمد قشيري سهيل – طبعة مكتبة الرشد.

٦١. مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر" للأستاذ الدكتور مساعد الطيار – طبعة دار ابن الجوزي.

٦٢. مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير" للدكتور مساعد الطيار مقال بعنوان "إحداث وجه جديد في التفسير" طبعة مركز تفسير للدراسات القرآنية.

٦٣. المقدمات الأساسية في علوم القرآن" لعبدالله الجديع طبعة مركز البحوث الإسلامية – ليدز – بريطانيا.

٦٤. مقدمة جامع التفاسير مع تفسير الفاتحة ومطالع البقرة" للراغب الأصفهاني– طبعة دار الدعوة بالكويت – تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات.

٦٥. مقدمة في أصول التفسير" لابن تيمية طبعة دار الرسالة بتحقيق الدكتور عدنان زرزور.

٦٦. مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني طبعة عيسى الحلبي وشركائه.

٦٧. منهاج السنة النبوية لابن تيمية طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بتحقيق محمد رشاد سالم.

٦٨. الموافقات للشاطبي - طبعة دار ابن عفان الأولى بتحقيق مشهور بن حسن آل سلمان.

٦٩. موانع فهم القرآن الكريم" للدكتور جبار عبدالوهاب الدليمي –من منشورات دار الوقف السني – العراق.

٧٠. نواهد الأبكار وشوارد الأفكار للسيوطي - طبعة جامعة أم القرى.

❁ ❁ ❁

King Khalid University's Journal of Sharia Sciences and Islamic Studies

Vision:

To become the region's leading journal in academic research publication and be classified in the ranks of the world's top journals for research publications.

Mission:

To enrich scientific movement by advancing the research of Sharia studies in all its different branches, and provide researchers with the opportunity to publish their work on a platform that will become the University's cultural and inspired interface.

Values:

- Trust
- Fairness
- Moderation
- Perfection

Journal's Objectives:

1. Serving specialised research in religious sciences in accordance to the correct approach.
2. Addressing contemporary problems and emerging issues in accordance to Sharia principles.
3. Enriching the scientific movement with distinguished research to achieve the university's' vision, mission and goals.
4. Finding a method of publishing religious sciences to enable researchers to publish their research in accordance to the scientific research process.
5. Scientific and research communication with specialists in the field of Islamic Studies everywhere.
6. Focus on studying and publishing the Islamic heritage.

One: Publishing Rules:

1. The research must be categorized as original and inventive.
2. The research must comply with the widely accepted rules of scientific research.
3. The research must not be derived from a book, or a dissertation or a thesis by which the author has obtained a degree.
4. The research must not have been previously published, or sent for publication in another scientific or periodical journal.

Two - Publishing Guidelines:

1. The researcher submits their project via journal's email in WORD format, as follows:
   - Font: Traditional Arabic
   - Body Font Size: (16), footnotes and references: (12), titles: (18)
   - Research words should not exceed 10000 words.
2. The researcher must also attach the following:
   - A summary of up to (200) words in both English and Arabic. English summary should be certified by accredited translation body.
   - Curriculum Vitae, including: (Name, scientific degree, area of specialization, current employment, important scientific achievements, correspondence address, e-mail address, mobile number)
   - A letter requesting for the research to be published in the journal, addressed to the editor of the journal and signed by the researcher.
   - A handwritten declaration by the researcher stating the research has not previously been published in any other scientific journal or source.
3. Adherence to the following documentation and referencing methods of research sources:
   - Citing the book title and author(s), including any publication information.
   - Inserting footnotes at the bottom of each page.
   - Writing the Quranic verses in accordance to the *Uthmani* script followed by their reference.

Third: Review and Publication Process:

1. All research will be subject to scientific review, in accordance to the widely recognized scientific rules and regulations.
2. The order of research when published will be subject to technical considerations and not related to the research or researcher.
3. The journal reserves the right to publish the research in the edition it deems suitable, or republish the research in any form if it considers that necessary.
4. The published material expresses the opinions of its authors and does not necessarily reflect the opinion of the journal.

Journal Title:

King Khalid University Journal for Sharia Sciences and Islamic Studies

Abha: (9010)

Correspondence should be directed to the Chairman of the Journal's Editorial Board

Email: almajallah@kku.edu.sa